

سياق النزاعات في بيروت: القضايا الإجتماعية، ودورات التحركات، وأَمْنَنَة المدينة

تقرير تحليل النزاعات، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

صورة من الجو لمدينة بيروت، بعدسة مصوِّر مجهول، المصدر: http://www.gtreview.com/wp-content/uploads/









يودّ فريق دعم لبنان أن يتوجّه بالشكر إلى أفراد الفريق القيِّم على «مشروع مسح النزاعات وتحليلها» على ما بذلوه من جهود وتفانيهم في العمل، وهم:

ديزيريه رزق (المسؤولة عن التوثيق)، علا حواجه (باحثة مساعدة)، كاميل لونز (باحثة مساعدة)، نور الشيخ حسن (باحثة مساعدة)، ليا يمّين (مديرة المحتوى والاتصالات)، برناديت ضو (منسّقة البرنامج)، أدريانا قبيعة (باحثة ومؤلفة مشاركة في التقرير)، مريم يونس (باحثة ومؤلفة مشاركة في التقرير)، ماري نويل أبي ياغي (رئيسة قسم الأبحاث).

سياق النزاعات في بيروت: القضايا الإجتماعية، ودورات التحركات، وأمْنَنَة المدينة

تقرير تحليل النزاعات، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

من منشورات مركز «دعم لبنان»
بالشراكة مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»









لمحة عن مشروع «مسح النزاعات وتحليلها»

«مشروع مسح النزاعات وتحليلها» هو مبادرة أطلقها مركز «دعم لبنان» بالتعاون مع «مشروع بناء السلام» التابع لـ«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي». ويهدف هذا المشروع، الذي يتولى مركز «دعم لبنان» تنفيذه وتطويره، إلى توفير بيانات دقيقة ومعلومات ذات صلة بشأن المناطق أو الفاعلين المشتركين في النزاعات، لمختلف الشركاء المنخرطين في أنشطة بناء السلام، والأنشطة الإنسانية والمحافظة على الإستقرار في البلاد. إلى ذلك، يقدِّم المشروع فهما متطوِّرا، ومحايدا، وواقعيا للآليات غير الظاهرة، التي تسيّر النزاعات المراقَبة. كما يقدِّم المشروع فهما للنسيج الإجتماعي المحدَّد الكامن وراء هذه النزاعات، بالإضافة إلى حقول الألغام السياسية، والفرص المتاحة للقيام بعمل إيجابي.

وينطوي هذا المشروع على مكوِّنَيْن أساسيَّيْن، هما:

١. **خريطة النزاعات**، التي يتم من خلالها تتبع الحوادث – سواء بين المجموعات المسلَّحة، أو الكيانات الحكومية، أو على المستويات الفردية – والاحتجاجات، التحركات، إلى جانب النزاعات الناشبة على الحدود، لتبيان أمكنة حصولها في كافة أرجاء لبنان. إلى ذلك، يعمل فريق من الخبراء والباحثين باستمرار على تحديث الخارطة هذه، عبر التحقق من صحة البيانات ومقاطعتها مع مصادر متعددة. ويجري ترتيب الحوادث تبِعا لتصنيف نموذجي للنزاعات، الذي، وإلى جانب عدد من «فلاتر» البحث الإضافية (مثلا فئات الحوادث)، يمكّن المستخدمين من الوصول إلى المعلومات الأكثر صلة بما يقومون به من برامج/ بحوث.

٢. **تحليل النزاعات**، يضفي تحليل النزاعات عنصرا نوعيا على المشروع، إذ يتم في إطار هذا التحليل بالتحديد تحليل ديناميات النزاع والإتجاهات المعينة، مع مختلف النتائج التي يعمل على إنتاجها بانتظام، وتسليط الضوء في كل مرة على منطقة جغرافية معيَّنة أو نوع محدد من النزاعات.

وبينما لا يُنظر بعد إلى عملية وضع نماذج للنزاعات على أنها علم دقيق، يعتمد هذا المشروع على فريق متعدِّد الإختصاصات، يتخطى العوامل الكمية والبيانات الإحصائية البحتة (التي أظهرت في العقود الماضية، وفي إطار اختبارات أخرى في سياقات مختلفة، محدوديتها في ما خص مثلا تحديد نقطة التحول في أعمال العنف). ويسعى هذا المشروع، بالإستناد إلى عمل ميداني إثنوغرافي، إلى توفير نظرة معمقة عن الديناميات الإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية في لبنان اليوم، التي يمكن اعتبارها عوامل مؤاتية لنشوب النزاعات.

ومع الوقت، يتيح نظام المعلومات والتحليل هذا إمكانية تحديد الإتجاهات في التوترات والنزاعات، كما يوفر فرصة لفهم الأسباب الكامنة وراء التوترات والنزاعات الناشئة، وذلك بغية تحديد التدخلات وفقا للإحتياجات الناشئة، وتحسين التنسيق بين الفاعلين في مجال العمل الإنساني والتنمية في لبنان. ويشكّل هذا النظام بشكل أساسي أداة للتفكير لصانعي السياسات، والباحثين، وسواهم من الخبراء، لكي تكون عملية صنع السياسات، والتدابير العامة المتخذة في لبنان، مستنيرة بشكل أفضل.

جدول المحتويات

قائمة االرسوم البيانية

ملخص

يوفِّر هذا التقرير تحليلاً عن تاريخ سياق النزاعات ووضعها الراهن، كما عن الأطراف الفاعلة والديناميات المرتبطة بها في مدينة بيروت. ويسعى كذلك إلى تسليط الضوء على الأطراف الفاعلة الرئيسة، والمواضيع المثيرة للنزاعات، فضلا عن النزاعات بحد ذاتها، والتحركات الإجتماعيّة بصيرورتها التاريخية كما بشكلها الحالي. ويركِّز التقرير بنوع خاص على المسألة الإجتماعية، وعمليات التحرك السياسية والإجتماعية اللاحقة، وقضايا النوع الإجتماعي، وأمن المدينة، فضلا عن التفاعل بين المجتمعات اللبنانية المضيفة، واللاجئين السوريين، وتطور هذا التفاعل في السنوات الأربع الماضية (أي منذ العام ٢٠١١).

١. مقدِّمة: بيروت كموضع للنزاعات المتاقطعة

تُعد مدينة بيروت أكبر مدن لبنان. فهي تضم أكبر تجمع سكاني في البلاد إذ يعيش فيها حاليا ما يربو على مليون ونصف المليون نسمة، أي حوالى ثلث سكان لبنان. إلى ذلك، فهي مقر الحكومة اللبنانية، وتتركز فيها المرافق الحيوية، والأنشطة الإقتصادية والثقافية الخاصة بالبلاد.

وفي تموز/يوليو ٢٠١٥، بلغ إجمالي عدد اللاجئين المسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١،١٧٢،٧٥٣ لاجئا، علما أن ٣١،٩٢٣ منهم كانوا مسجلين في بيروت بنهاية شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥، مع تركز أعلى معدّلات اللاجئين في مناطق راس بيروت (أي ٢٣٢٦ لاجئا)، والمزرعة (١٢٩١٨ لاجئا)، والأشرفية (٣٣٤٢ لاجئا). إلى ذلك، سُجِّل عددٌ ملحوظ من اللاجئين في ضواحي بيروت الجنوبية والشرقية، مثال الشياح (٥٤،٠٤١ لاجئا)، وبرج البراجنة (٢٥،١٥٩ لاجئا)، وشويفات العمروسية (٢٠،٩٨٠ لاجئا)، وبرج حمود (٢٠،١٧٧ لاجئا[١]).

ورغم ما يسري لبيروت من سمعة في العالم العربي كمدينة نابضة بالحياة، وعالمية، و«منفتحة»[٢]، فإن هذه الأخيرة شهدت تاريخا متنوِّعا ومتعدِّد الطبقات من الديناميات والأبعاد الخاصة بالنزاعات، ودورات العنف، والمصالحة، بدء من الحروب «غير» الحضرية/أو المتمدِّنة رغم كونها دائرة في المدينة نفسها، والجبال المحيطة بها، مرورا بالتدخلات الأجنبية العديدة في شؤون البلاد الداخلية، والهجمات في خضم الحرب الأهلية، وصولا إلى مختلف النزاعات الناشئة عن فترات التحرك السياسي[٣]، والركود الإقتصادي، والتغيرات السكانية. وترافقت مختلف دورات النزاعات والعنف هذه مع عمليات هدم وإعادة بناء للمدينة نفسها.

وعديدةٌ هي الأدبيات التي تتناول تاريخ النزاعات، وأعمال العنف التي عصفت بالمدينة، كذلك قدرة المدينة على الصمود والمصالحة. ولكن في المقابل، من المثير للدهشة أن البحوث التي تتطرق لما تواجهه المدينة من تحديات منذ نشوب الثورة في البلد المجاور سوريا، مع ما يرافق ذلك من تدفق للاجئين إلى لبنان بشكل عام، وإلى بيروت بنوع خاص، تكاد

---

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الإستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في محافظتَي بيروت وجبل لبنان، توزيع اللاجئين السوريين المسجَّلين على مستوى الأقضية، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download. php?id=9198 الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٧/٣١]؛

٢ العودة مثلا إلى جاك بوشار، «بيروت، مدينة منفتحة أو منطوية على ذاتها»، **هيرميس، المجلة**، بالفرنسية، المجلَّد ٦٣، ٢٠١٢، ص. ١٠٩–١١٥

٣ أظهرت الأدبيات بشأن الحركات الإجتماعية في لبنان كيف أن العاصمة اللبنانية برزت على مر التاريخ كفضاء للناشطين، بدء من عمليات التحرك في أحرام الجامعات في الستينات والسبعينات (أنياس فافيه، **المنطق الكامن وراء الإلتزام وأنماط الإعتراض في لبنان. نشوء جيل من المناضلين المثقفين (١٩٥٨–١٩٧٥)**، بالفرنسية، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات السياسية آكس أون بروفانس، ٢٠٠٤)، ووصولا إلى دورات التحركات «المَدنية» في التسعينات (كرم كرم، **المطالبة، والحشد، والمشاركة: المنظمات المدنية في لبنان ما بعد الحرب**، أطروحة دكتوراه، بالفرنسية، معهد الدراسات السياسية آكس أون بروفانس، ٢٠٠٤)، أو وصولا إلى دورات الإحتجاج «الأكثر تطرفا أو البديلة منها» في مطلع العام ٢٠٠٠ (ماري نويل أبي ياغي، **العولمة البديلة في لبنان: نضال عابر. المنطق الكامن وراء الإلتزام وإعادة تشكيل الفضاء النضالي اليساري في لبنان**، بالفرنسية، جامعة باريس ١، سوربون، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، ٢٠١٣).

تكون شبه غائبة. والحقيقة أنه تم الإغفال عن الأحداث والتطورات التي شهدتها العاصمة لصالح مناطق أخرى انطوت بنوع خاص على إشكاليات في السنوات الثلاث الماضية، مثل شمال لبنان (عكار) وسهل البقاع.

وعليه، يسعى هذا التقرير إلى سد فجوة الادبيات هذه عبر توفير ملخص سياقي وتحليلي لمختلف ديناميات النزاعات الناشئة في بيروت منذ العام ٢٠١١، وذلك في محاولة لربط هذه التطورات بالعمليات التاريخية الخاصة بالنزاعات، وأعمال العنف، والمصالحة، والقدرة على المقاومة والصمود في إطار تاريخ المدينة.

منهجية التقرير

يستند هذا التقرير إلى أنماط مختلفة من جمع البيانات تدمج بين البحوث المكتبية والعمل الميداني ضمن بيروت. والواقع أن العمل الميداني انطوى على إجراء مقابلات مع حوالى ٤٥ مجيبا، بمن فيهم عمال سوريين ولبنانيين، وأصحاب مشاريع صغيرة، فضلا عن وجوه رئيسية في المؤسسات الحكومية (أي المدارس والوزارات)، وممثِّلين عن النقابات، والمنظمات غير الحكومية الناشطة في بيروت. ولقد ارتكزت طبيعة العمل علي الحوارات الفردية والموسَّعة، ومجموعات التركيز المُستجيبة المنظّمة، علما أن كلا النوعين امتثلا لدليل مقابلات شبه منظمة. وقد أجريت المقابلات بين ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، و١٦ تموز/يوليو ٢٠١٥، علما انه عُمل على نسخها وتحليلها جميعها. إلى ذلك، شكلت المواضيع المشتركة الناشئة محور التقرير، مكوّنة بالتالي أساس التقرير. وقد اعتمدت السرية المطلقة في المقابلات، ما عدا في الحالات التي أعرب فيها المُجيب بشكل صريح عن رغبته في أن يتم الإفصاح عن اسمه، أو التي تم فيها مقابلة الأفراد بوصفهم ممثلين لأطراف فاعلية ومنظمات رئيسية. كما تم استخدام البحوث المكتبية للتحقُّق من التصورات والحجج التي تقدَّم بها الأشخاص اليذين اجريت معهم مقابلات، وإقامة مقارنة بينها وبين البيانات المتاحة، والتقارير، وتحاليل الخبراء، والخطابات العامة المتوافرة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه المقارنة أظهرت فعاليتها في تحديد الثغرات القائمة بين السياسات، والتصورات من جهة، والممارسات الفعلية ولآثارها من جهة أخرى.

٢. بيروت – تاريخ من ديناميات النزاعات المتعدِّدة، والتغيرات الديمغرافية، وعمليات إعادة الإعمار، والمصالحة الحاصلة في المدينة

٢/١. هل هي حقا قصة نجاح؟

منذ إقرار خضوع لبنان للإنتداب الفرنسي، وإعلان دولة لبنان الكبير في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، تم انتقاء بيروت كمقر للمندوب السامي وعاصمة للإنتداب على سورية ولبنان. وعلى الرغم من أنه كان سبق وشهدت مدينة بيروت على بلوغ التطورات التكنولوجية، والثقافية، والإقتصادية ذروتها في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن فترة الإنتداب ترافقت مع إطلاق موجة مكثَّفة من مختلف مشاريع البناء والتنمية من أجل التكيُّف مع متطلبات حكم الإنتداب، والبنى التحتية الإدارية. والواقع أن ذلك انطوى على تحسين البنى التحتية، لا سيما في ما خص النقل، ووسائل التواصل. وإلى جانب هذه التحسينات الأساسية، شهدت المدينة أيضا مشاريع تحديث للهندسة المعمارية أدت بشكل رئيسي إلى بناء وسط تجاري جديد لبيروت[٤].

ورغم عمليات التحديث هذه وما رافقها من تغيرات ديمغرافية سريعة (راجع القسم ٢/٣)، بقيت مدينة بيروت سهلة الإدارة، لأن حجمها وكثافتها السكانية ظلا متواضعَين مقارنةً بمدن أخرى في المنطقة على غرار القاهرة، ودمشق.

وغالبا ما تُعزى قصة نجاح بيروت بشكل رئيسي إلى بُعدَين هما ١) الأهمية الثقافية، والفكرية، والأكاديمية التي تكتسبها المدينة ضمن المنطقة، و٢) والإزدهار الإقتصادي الذي شهدته المدينة والمتجسّد في إنشاء شركات بناء، كما في تأسيس مصارف وشركات في العاصمة[٥].

٤ سمير قصير، **بيروت**، بالإنكليزية، بيركلي، منشورات جامعة كاليفورنيا، ص. ٢٨٠–٢٨٧.

٥ **المرجع نفسه**، ص.٨–١٢؛ ص ٣٦٤.

إلى ذلك، فقد شكّل كل من تأسيس جامعات ومدارس خاصة، ومستشفيات قبل فترة الإنتداب وأثناءه، وغالبا بمبادرة من إرساليات غربية، كما تطور بيروت التدريجي بوصفها مركزا للأنشطة الصحافية، ودور النشر في العالم العربي، والسينما، والمسارح ومعارض الفنون، فضلا عن تدفّق المثقّفين إليها هربا من الأنظمة الديكتاتورية منذ الخمسينات، عوامل ساهمت جميعها في بناء سمعة بيروت كمدينة كبرى عالمية ونقطة استقطاب ثقافي وفكري لكل محيطها، في العالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط. كذلك، فرضت بيروت نفسها كالمدينة العربية للأنشطة المصرفية، والتجارية في ما بين دول المنطقة، والشركات الإقتصادية الاجنبية، وكمركز ثقل للأنشطة التجارية والإقتصادية—«بدء من الأكثرها بساطةً، وصولا إلى الأكثرها إشكاليةً وغموضا»[٦].

وأدى اندلاع الحرب الاهلية في العام ١٩٧٥، التي أدخلت لبنان في دوامة عنف متواصلة استمرت ١٥ عاما، إلى القضاء على سمعة المدينة وصورتها. لكن، وبعد انتهاء الحرب وفي خلال التسعينات والعام ٢٠٠٠، وعلى الرغم مما شهدته العاصمة من دورات عنف ونزاعات متكرّرة ومتنوّعة، استطاعت المدينة ان تستعيد ولو شئيا من صورتها السابقة كمركز استقطاب للمنطقة؛ ومرد ذلك إلى قدرتها على تخطي تاريخ العنف والنزاعات للسير نحو مدينة يسودها السلام. والحقيقة أنه يجري اليوم تداول بشكل رئيسي صورة بيروت هذه كمدينة قادرة على تخطي تاريخها العاصف والحفاظ على سحرها ورونقها، «رغم كل ما يعصف بمنطقة الشرق الأوسط من اضطرابات»[٧]، في مقالات الصحف الأجنبية، بما من شأنه المساعدة على استعادة المدينة لمجدها الغابر وسمعتها الحميدة الماضية[٨]. غير أن عمليات إعادة الإعمار والإنعاش، أبقت إلى حد بعيد بعض المسائل عالقة، كما استجابت بشكل غير مُرضٍ لبعض الآخر منها»[٩].

٢٫٢. حرية النشاط الإقتصادي وإعادة إعمار المدينة في ظل النظام الليبرالي الجديد

شهدت فترة الإنتداب إطلاق العديد من مشاريع البناء والتنمية استهدفت العاصمة الجديدة بما ساهم في تبديل مظهر المدينة الخارجي وتوسيع حجمها ليتجاوز الحدود القديمة المرسومة لها. وفي حين أن هذه الأعمال بقيت إلى حد بعيد خاضعة لتوجيه الدولة، ممتثلةً بالتالي لبعض أشكال التخطيط المُدني المركزي، إلا أنها أرست دعائم الطفرة التي شهدها قطاع البناء في الخمسينات والتي نجت على نحو متزايد من كافة المحاولات الرامية إلى إخضاعها لتخطيط مدني ورقابة رسمية.

واعتبارا من الستينات، أدى مزيج بين المقاربات السياسية المعتمدة والمشجّعة لحرية النشاط الإقتصادي[١٠]، وتركيز البلدية على المناطق الواقعة في وسط المدينة، إلى بروز مدينة تتميز بالتشييد غير المراقب والعشوائي للشقق السكنية الباهظة الثمن، بمحاذاة الأبراج المخصّصة للمكاتب، لا سيما ضمن وسط بيروت التجاري١١ من جهة، وبناء أحياء صفائح رخيصة في ضواحي العاصمة تهملها الحكومة المركزية والبلديات من جهة أخرى.

---

٦ **المرجع نفسه**، ص.٨؛ دونا ج. ستيوارت، «الإنعاش الإقتصادي، وإعادة الإعمار في بيروت ما بعد الحرب»، بالإنكليزية، **استعراض جغرافي**، المجلّد ٨٦، العدد ٤، ص. ٤٨٧—٥٠٤.

٧ بيتر إيكونومي، «زيارة هذه المدن السبع ستغيّر مجرى حياتك»، بالإنكليزية، تاريخ النشر ٢٠١٥/٠٧/٠٢، http://www.inc.com/ cities-you-must-visit-for-remarkable-personal-growth-7/peter- economy [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٧/٢٩].

٨ كارول كادوالادير، «بيروت الجميلة تستعيد مكانتها. كيف تحولت العاصمة بيروت من منطقة حرب إلى أكثر الوجهات السياحية رونقا وسحرا»، بالإنكليزية، **صحيفة ذو غارديان**، عدد ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ص.١—٨، متاح عبر الرابط .http:// www.guardian carole-cadwalladr-beirut-lebanon/08/nov/2009/co.uk/travel [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٧/٢٩]؛ الأماكن الأربعة والأربعين الواجب زيارتها في العام ٢٠٠٩، بالإنكليزية، **صحيفة ذو نيويورك تايمز**، متاح عبر الرابط http://www.nytimes.com/interactive/ 2009/01/11travel/20090111_ DESTINATIONS.html، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٧/٢٩]؛ بيتر إيكونومي، ٢٠١٥، المرجع نفسه المذكور سابقا.

٩ سمير قصير، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٥٢٩.

١٠ رينود ليندرز، «لا يتوجب على أحد تقديم إيضاحات كثيرة: حرية النشاط الإقتصادي، الشبكات، وعملية إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب في لبنان»، بالإنكليزية، في هايدمين ستيفن، **شبكات الإمتياز: سياسات الإصلاح الإقتصادي في الشرق الأوسط**، بالإنكليزية، نيويورك، بالغريف—ماك ميلان، ٢٠٠٤، ص ١٦٩—٢٠٠.

١١ سمير قصير، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٢٨٠—٢٩٧.

وسرعان ما استبعدت سياسة التدخُّل الوجيزة الأجل التي اعتمدت في ظل عهد الرئيس فؤاد شهاب في محاولة لسد فجوة غياب التخطيط المُدني من جانب الدولة مع وصول الرئيس شارل حلو إلى سدة الرئاسة[١٢].

وفي مطلع السبعينات، تجاوز عدد سكان بيروت المليون نسمة وواصلت المدينة توسعها العمودي (عبر بناء أبراج جديدة) والأفقي (من خلال تشييد مدن الصفائح والضواحي).

ورغم الظروف الهشة التي غالبا ما يُجبر الأفراد على العيش في ظلها في مدن الصفائح هذه، وفي ضواحي المدينة، فإن اقتصاد ما قبل الحرب أفسح المجال لتطور اقتصاد غير نظامي تمكّن من استيعاب الوافدين الجدد من مهاجري الضواحي، موفرا لهم فرص عمل. والواقع أن فرص العمل هذه ساعدت هؤلاء المهاجرين على إنشاء نوع من المساعدة الذاتية والتنظيم الذاتي في سياق التنمية الإقتصادية والمُدنية التي شهدتها مدن الصفائح هذه. وهي عملية يمكن وصفها بأنها «شكلٌ من اشكال التملُّك والإنتاج المكانيّين، بما يتحدّى ما تمليه السياسة الرأسمالية التي تنتهجها الدولة.»[١٣]

غير أن نشوب الحرب الأهلية التي تواصلت ١٥ عاما بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ بدَّل التطورات هذه. فالنزاعات المختلفة كانت في أغلب الأحيان نزاعات مُدنية، نظرا إلى أن المعارك كانت تدور رحاها في شوارع بيروت، وساحاتها، وزواياها. ولم يؤدِّ ذلك إلى تغيير صورة المدينة بناء على فصل السكان وفقا لتركيبة الأطراف المتنازعة فحسب، بل إن المعارك والنزاعات المتنوعة أدت أيضا إلى تدمير جزء كبير من العاصمة. إلى ذلك، لحقت أضرار جسيمة ببنى المدينة الأساسية (أي المطار، وشبكتي الكهرباء والصرف الصحي، وخطوط الهواتف). وقُدِّرت تكلفة الدمار الذي تعرَّضت له المدينة بعد الحرب بـ٢٥ـ مليار دولار على الأقل، ناهيك عن العدد الهائل من النازحين والمشردين بفعل الدمار. كذلك، أُصيبت بنوع خاص مناطق بيروت التي اكتسبت في فترة ما قبل الحرب أهمية اجتماعية: أي الأمكنة المشتركة التي كانت مقصدا للتجمعات الإجتماعية، والمعاملات التجارية، كما للأعمال اليومية. وهكذا، فإن وسط المدينة دُمِّر، بما في ذلك الأسواق القديمة المحيطة به. وبالمثل، تعرض جزء كبير من منطقة الحمراء التجارية إلى أضرار بالغة.[١٤]

لذا فإن مسألة إعادة إعمار بيروت بعد انتهاء الحرب لم تكن فقط مادية متعلِّقة بتكلفة عملية إعادة الإعمار المرتفعة، بل إنها أثارت أيضا إشكالية جديدة مرتبطة بهوية المدينة، ووسطها، ومساحاتها العامة، والدور الذي يضطلع به كل طرف من الأطراف الفاعلة في تحديث هذه الهوية بالتحديد.

من جهة أجرى، بادر رفيق الحريري بعد توليه رئاسة الوزراء في العام ١٩٩٢، إلى انتهاج سياسة متمحورة حول إعادة إعمار وسط المدينة التاريخي، معتمدا في هذا السياق توجُّها نوعا ما ليبراليا[١٥] لم يترك المجال لقيام «الدولة الإجتماعية»، مؤديا بالتالي إلى تمتع الأفراد «الخجول» بالحقوق الإجتماعية[١٦]. كما أن السياسات الإجتماعية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة منذ التسعينات حتى اليوم أبقت على هذا التوجُّه، وذلك في ظل مختلف الأزمات التي كانت تهز اقتصاد البلاد، كذا الإقتصاد العالمي. وصحيح أن هذه السياسات التي انتهجتها الحكومات المتتالية أكسبت البلاد سمعة عالمية بفضل طفرة قطاع البناء، إلا أنها ساهمت بشكل متساو في إثارة بعض التساؤلات بشأن قضايا أخرى خاصة بلبنان وبيروت على حد سواء، ومرتبطة بفترة ما بعد الحرب، بدء من عملية إعادة إعمار وسط بيروت التي تُثير آراءً متناقضة. والواقع أن عملية

إعادة إعمار وسط بيروت اثارت الكثير من الإنتقادات لتعميقها الشرخ القائم أصلا بين الأثرياء والفقراء، ولعدم استجابتها للإحتياجات الاساسية لأفقر الفقراء ولأشد شرائح المجتمع حرمانا (مثلا في قطاع الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان)،

---

١٢ **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص.٤١٩—٤٢٦.

١٣ منى فواز، «التحضر النيوليبرالي والحق في الوصول إلى المدينة: رؤية من أطراف بيروت»، **التطور والتغيير**، بالإنكليزية، المجلَّد ٤٠، العدد ٥، ٢٠٠٩، ص. ٨٢٧—٨٥٢.

١٤ دونا ج. ستيوارت، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٤٨٧—٥٠٤.

١٥ ميريام كاتوس، كرم كرم، **لبنان ما بعد اتفاق الطائق يواجه نقصا في الإصلاحات**، بالفرنسية، مبادرة الإصلاح العربي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. http://www.arab-reform.net/sites/default/files/Karam_Catusse_Le_Liban_en_panne_de_reforme_28_juillet_2009.pdf، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٩/١٥]؛ جورج قرم، **لبنان الحديث. تاريخ ومجتمع**، بالفرنسية، باريس، لاديكوفيرت، ٢٠٠٣.

١٦ ماري نويل ابي ياغي، ميريام كاتوس، «لا لدولة الشركات، نعم لدولة الرفاه. المنطق الكامن وراء عمليات التحرك الإجتماعي والقيود المفروضة عليها في لبنان ما بعد الحرب»، بالفرنسية، **مجلة تيار موند**، نيسان/أبريل، رقم ٢٠٦، ٢٠١١، ص. ٦٧—٩٣.

كما لتدميرها المباني القديمة، والمساحات العامة لصالح مشاريع بناء كبيرة للغاية[١٧]، ولمساهمتها في تعزيز انتشار «التضامن السري مع «العلاقات الزبائنية»، أو المذهبية، أو المحاباة.[١٨]

٢/٣. عمليات الهجرة والتغيرات الديمغرافية في بيروت

تزامنت التحولات التي طرأت على شكل بيروت ال المدني الخارجي منذ نيل لبنان استقلاله، مع بداية موجات الهجرة المتعدِّدة باتجاه المدينة في القرن العشرين. وهي تحولات جاءت أيضا جزئيا نتيجة موجات الهجرة هذه. وشهدت كذلك العاصمة اللبنانية بيروت نموا سريعا، فاستقطبت بالتالي قسما كبيرا من سكان البلاد[١٩].

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان مدينة بيروت عاصمة للإنتداب على سورية ولبنان أطلق العنان للموجة الأولى من المهاجرين الذين كانوا بغالبيتهم من الموارنة المتوافدين من المناطق الجبلية للإستقرار في العاصمة الجديدة. وبعد نيل لبنان استقلاله، حصلت موجة ثانية من الهجرة تمثَّلت بقدوم المهاجرين الشيعة من المناطق الريفية النائية (في الجنوب والبقاع) إلى المناطق المتاخمة للعاصمة حيث بدأوا بالإستقرار في مناطق قريبة من المدينة، وبتملُّك أراض، وتشييد مبان معقولة التكلفة، وأحياء صفائح على هذه الأراضي بالتحديد. والحقيقة أن هذه العمليات أدت إلى تفضيل المدينة على المناطق الريفية. وفي العقود التي تلت الإستقلال، أدت تبعات النزاع العربي الإسرائيلي على لبنان، وعلى منطقة الجنوب بنوع خاص، إلى تزايد حركة النزوح من الريف إلى المدينة.

وبالإضافة إلى عمليات الهجرة الداخلية، تأثر لبنان بشكل عام، وبيروت بنوع خاص بمختلف موجات المهاجرين الوافدين من خارج البلاد لا سيما في فترة ما بين الحربَيْن العالميَّتَيْن، وبعدهما. وفي حين شهدت الحرب العالمية الأولى موجة هجرة الأرمن باتجاه لبنان، فإن فترة ما بين الحربَيْن العالميَّتَيْن شهدت بشكل رئيسي موجات هجرة الأكراد من تركيا، كما السوريين المسيحيين، والأشوريين من العراق. وبعد انتهاء الحرب العربية الفلسطينية، تهافت الفلسطنيون إلى البلاد بحثا عن ملاذ آمن. وبالمثل، فإن الخمسينات شهدت بشكل خاص موجة صغيرة من المهاجرين لدواعي اقتصادية، واللاجئين السياسيين الّذين هربوا من سوريا ومصر. والجدير ذكره أن ضمنههذ الموجة بالتحديد، توافد المهاجرون الإقتصاديون الأوائل من سوريا إلى لبنان للعمل بشكل أساسي في القطاع الزراعي في المناطق الريفية الواقعة في البقاع، وعكار، والجنوب.[٢٠]

وعلى غرار المهاجرين داخليا القادمين من المناطق الريفية باتجاه المدينة، فإن المهاجرين الوافدين من الخارج استوطنوا في ضواحي العاصمة الجديدة، منشئين بالتالي «أماكنهم الخاصة بأشكال بديلة عن تلك التي تمليها أو تضع تصورها قوانين الدولة والسوق».[٢١]

والواقع أن هذه الأماكن بالتحديد هي التي ساهمت في بروز عمليات التنظيم الذاتي والمساعدة الذاتية السابقة الذِّكر والمستقلة نوعا ما بأشكالها الإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية بصورة متزايدة في ما بعد. لكن لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى ما كان لهذه العمليات بالتحديد من وقع لجهة ما طبع ضواحي بيروت من ضغوط ديمغرافية، وتوجهات فقر متنامية، وعدم كفاية الخدمات الإجتماعية والعامة المتوافرة. كما أثبت حزام البؤس المزدهر حول العاصمة أنه أرض خصبة لعمليات التحرك الإجتماعي والسياسي التي برزت في سنوات ما قبل نشوب الحرب الأهلية وفي خلالها.[٢٢]

ونظرا إلى أن مدينة بيروت هي مقصدٌ للمهاجرين، والنازحين في بلد استند فيه نظامه السياسي بشكل اساسي على التمثيل المذهبي/النسبي، كما على أنماط نظام المحسوبيات، فقد أدى وصول الوافدين الجدد في القرن العشرين إلى

---

١٧ **المرجع نفسه**، ص. ٦٩٦؛ ماريك كريجنين، «سد الثغرات جميعها: تطور قطاع العقارات في بيروت»، بالإنكليزية، **جدلية**، ٠٥–١١–٢٠١٣، filling-every-gap_real-eﬆate-development-in-beiru/14880/http://www.jadaliyya.com/pages/index، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٧/٣١].

١٨ كوشويت تيري، «بؤس لبنان: فئات سكانية واقعة في دائرة الفقر، دولة شبه غائبة، والكثير من عمليات التضامن»، بالفرنسية، **مجلة تيار موند**، المجلَّد ٣، العدد ١٧٩، ٢٠٠٤، ص. ٥١٥–٥٣٧.

١٩ سمير قصير، المرجع نفسه المذكور سابقا، ص. ٤٢٧.

٢٠ جون كالكرافت، **القفص الخفي. العمال المهاجرون السوريون في لبنان**، بالإنكليزية، منشورات جامعة ستنافورد، ٢٠٠٩، ص. ١٥

٢١ منى فواز، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٨٣٦.

٢٢ سمير قصير، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٤٢٩.

نشوء طبقات مختلفة من الإنتماءات والولاءات بعد الإنقسامات المتطابقة غالبا على اساسٍ ديني، ووطني، واجتماعي، والتي تعكسها انقسامات المدينة الجغرافية.[٢٣]

والحقيقة ان هذه الإنقسامات أدَّت إلى فصل نوعا ما صارم في خضم الحرب الأهلية، عندما انقسمت المدينة إلى منطقتَين متنازعتَيْن يفصلهما «الـخط الأخضر». وقد حاول الزعماء السياسيون بمؤازرة ميليشياتهم على التوالي إعادة تنظيم مختلف المناطق وفقا للخطوط طائفية. لكن هذه الإتجاهات لتحقيق التجانس ضمن المنطقة الواحدة في خلال الحرب الأهلية باءت بالفشل بفعل حركات الهجرة المتزايدة والمكثَّفة الناجمة بدورها عن عمليات النزوح المختلفة التي أحدثتها ديناميات الحرب نفسها. إلى ذلك، فإن هذه العمليات بالتحديد ساهمت في تفقير الفئات السكانية بشكلٍ أكبر، وفي إحداث ركود الإقتصادي، و/أو خفض الرتب في خضم الحرب الأهلية. وهذه الأمور جميعها ما زالت تبدو جليةً حتى اليوم في ديناميات ما بعد الحرب، إذ تفاقمها التوجهات الإقتصادية والسياسية التي اعتُمدت في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية.[٢٤]

والجدير ذكره أن الهجرة السورية إلى لبنان—كقوى عاملة في القطاعَيْن الصناعي والزراعي— بدأت في الخمسينات وشهدت ازديادا مستمرا في العقود التالية «إلى حد أن العمال السوريين باتوا يشكلون في مطلع العام ٢٠٠٠ بين ٢٠ و٤٠٪ من مجمل اليد العاملة لدى ارباب العمل اللبنانيين، في حين أن تحويلاتهم النقدية بلغت ما يقارب ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا.[٢٥]

٢/٤. الفقر والخدمات العامة: الوجه الآخر للعملة

إن التوجه الطاغي على سياسة لبنان الإقتصادية والمُدنية المعتمدة في العقود التي تلت نيل لبنان استقلاله، والمتَّسمة بتشجيع الدولة لحرية النشاط الإقتصادي، فاسحة بالتالي المجال لسيطرة الرأسمال الأجنبي، وعمليات المضاربة في القطاع المصرفي والبناء، بالإضافة إلى الإنتهاكات المتزايدة المرتكبة من قبل أفراد الأليغاركية المالية/التجارية بحق الصناعة والزراعة، أدى إلى تزايد التفاوتات الإجتماعية بين الطبقة الغنية الصغيرة والطبقة الإجتماعية الدنيا المؤلَّفة من عمال وموظَّفين منخفضي الدَّخل. وهكذا، فإن عمليات هجرة، و في الغالب إعادة هجرة عدد كبير من اللبنانيين، ساهم في بروز طبقة متوسِّطة لاسيما في بيروت منذ تقريبا مطلع الخمسينات.[٢٦]

وقد زادت معايير الخدمات العامة والإجتماعية الضعيفة التي توفِّرها الدولة منذ الإستقلال من حدة هذه التفاوتات الإجتماعية. فخدمات الرعاية الصحية، والرفاه الإجتماعي، والتعليم/وارتياد المدارس، كما البنى التحتية كانت بالمبدأ متوافرة في العاصمة وتشهد بالتالي ازدهارا مستمرا. غير أن هذه الخدمات بالتحديد يقدّمها ويمولها القطاع الخاص الذي يملكها بشكل رئيسي، لا دولة.[٢٧]

والحقيقة ان الدولة اللبنانية تركت هذه الخدمات الأساسية نوعا ما رهنا بنظام المحسوبيات، إذ توفِّرها أطراف فاعلة من القطاع الخاص، هي بأغلبيتها مؤسسات وسلطات دينية تستجيب لإحتياجاتها الخاصة.»[٢٨]

---

٢٣ **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٤٢٩.

٢٤ سعاد جوزيف، «شبكة نساء الطبقة العاملة في دولة طائفية: تناقض سياسي»، بالإنكليزية، **مجلة أميريكين إتنولوجيست**، المجلَّد ١٠، العدد١، ١٩٨٣، ص. ١—٢٢.

٢٥ جون كالكرافت، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ١٥.

٢٦ فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، بالإنكليزية، لندن، ٢٠٠٧، ص. ١٥٧—١٥٩؛ ١٦٢.

٢٧ ميريام كاتوس، «إبراء الدولة من مسؤولياتها تحت التجربة: الطرق المختصرة لإصلاح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي في لبنان، مداخلة في إطار القسم المواضيعي المعنون «السياسات الإجتماعية في لبنان: التبدلات، والرهانات، والنظريات»، بإشراف ف.ك. ميريان، وم ستيفين في المؤتمر العاشر للجمعية الفرنسية للعلوم السياسية، بالفرنسية، (٢٠٠٩)؛ ماري نويل أبي ياغي، «الحماية الإجتماعية في لبنان بين المقاربة الخيرية والسياسات»، بالإنكليزية، في **آراب واتش ٢٠١٤**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤.

٢٨ منى فواز، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٨٣٩.

وفي حين أن إسناد توفير للإحتياجات الإجتماعية الأساسية لمزودي خدمات من القطاع الخاص بدلا من القطاع العام حال دون توسيع الهوة بشكل أكبر بين الطبقة الثرية وعامة الشعب، غير أن ذلك عزَّز الفصل على أساس طائفي وزبائني، لتشجيعه الأفراد على الإعتماد بصورة رئيسية على السلطات الدينية/المذهبية.

وفي السنوات التي سبقت نشوب الحرب الأهلية، أدى منحى الإقتصاد اللبناني المنفتح بموازاة تدخلات الدولة الخجولة إلى تنامي الهوة ما بين طبقة حاكمة مستفيدة وضئيلة وشرائح متزايدة من السكان الفقراء والمحرومين القاطنين في «حزام البؤس» في بيروت، والممتد من منطقة الكرنتينا شرقا إلى رمل العلي وحي الليلكي غربا.»[٢٩]

والواقع أن الحرب الأهلية التي تواصلت ١٥ عاما ساهمت بحد ذاتها في تعزيز ديناميات النزوح، والتفقير، وتخفيض قيمة العملة، والركود الإقتصادي بشكل عام، بما لذلك من وقع كبير على الفئات السكانية في البلاد.

وفي سنوات ما بعد الحرب، أدى «توافق آراء واشنطن» الممتثل بشكل واضح للنموذج الليبرالي المهيمن[٣٠] إلى استفحال الإنقسامات لجهة الطبقات الإجتماعية في مجتمع مشرذم أصلا، كما أن تفقير طبقة بيروت المتوسطة زاد الأمور سوء.[٣١]

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج الزبائني للأطراف الفاعلة الدينية/ الطائفية من القطاع الخاص المزوِّدة للخدمات الأساسية (أي الرعاية الصحية، الإلتحقاق بالمدارس) لأبناء الطائفة تواصلت إلى حدِّ ما. وصحيحٌ أن البنى التحتية العامة والإجتماعية شهدت تحسينات، إلا أنها متوافرة فقط لأولئك الذين يستطيعون تحمل تكلفتها. إلى ذلك، عملت الدولة بذاتها على تفكيك ما تؤديه من دور ضعيف أصلا في عملية توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية في سوق العمل، وقطاعات الرفاه الإجتماعي والخدمات الصحية، والإسكان، والتعليم/الإلتحاق بالمدارس). أما في القطاع الخاص، فقد ساهم تنامي إلغاء تشريعات العمل في زيادة استخدام العمال اليوميين، وهم غالبا ما يكونون من العمال الأجانب المهاجرين (وبشكل رئيسي من سوريا، ومصر، وجنوب/شرق آسيا) الذين لم يستفيدوا يوما من أي نظام خدمات الرعاية الإجتماعية، ما أدى بالتالي إلى تفاقم أعداد الفئات السكانية المحرومة في العاصمة.[٣٢]

٢/٥. استمراريةِ سلسلة التحركات السياسية بين النزاعات المسلَّحة وغير المسلَّحة

تماما كما ورد ذكره سابقا، شكَّلت بيروت منذ القرن التاسع عشرٍ مركزا للأوساط الناشطة في لبنان، كما في العالم العربي. وقد جاء بروز بدءً من مطلع القرن العشرين ثلاثة أحزاب منظّمة وفقا للنموذج الأوروبي والمصمَّمة بشكل رئيسي لإستهداف الطبقة عاملة (أي الحزب الشيوعي، الذي تأسس في العام ١٩٢٤، والحزب القومي السوري الإجتماعي،

الذي تأسس في العام ١٩٣٢، وحزب الكتائب اللبنانية الذي تأسس في العام ١٩٣٦)، بموازاة نشوء نزعة جديدة من عدم التجرُّد السياسي والإجتماعي.

كذلك، اتسمت الستينات ومطلع السبعينات بتزايد أجواء النقمة الإجتماعية، والتوتر، والإستقطاب، العائدة لفصل المدينة على أساس الإنتماء الإجتماعي، والطائفي، للسياسات التي تنتهجها الدولة لتنظيم قضايا العمل، والرعاية الإجتماعية، والتعليم، والكفاح الذي يخوضه الفلسطينيون للتحرير.

٢٩ فواز طرابلسي، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ١٦١.

٣٠ ميريام كاتوس، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ٢٠٠٩.

٣١ **المرجع نفسه**، أنظر أيضا إليزابيت لونغينيس، **المهن والمجتمع في الشرق الأدنى، اضمحلال النخب، أزمة الطبقات المتوسطة**، بالفرنسية، دار نشر جامعات رين، ريس بوبليكا، ٢٠٠٧، ص. ٢٢٨.

٣٢ منى فواز، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٨٤٠؛ ساري مقدسي، «مطالبة بحق الوصول إلى بيروت: نبذات سردية حضرية وهوية الأمكنة في عصر سوليدير»، بالإنكليزية، **مجلة كريتيكيل إنكويري**، المجلَّد ٢٣، العدد٣، ١٩٩٧، ص. ٦٩٦–٦٩٧.

والواقع أن أجواء النقمة هذه برزت في المظاهرات والإضرابات التي نفَّذتها الحركات العمالية والطالبية[٣٣]، بما أتاح لليسار السياسي أن يزيد من قدرته على كسب التأييد والتحرك(بما في ذلك الحزب الشيوعي) لا سيما وانه كان متضامنا بقوة مع حركة التحرير الفلسطينية ومع إقحامحها في الساحة اللبنانية. واصبحت الأطراف الفاعلة الدينية–السياسية مثال «حركة موسى الصدر من أجل المحرومين» وحزب الكتائب من الجانب المسيحي، ناشطة بصورة متزايدة في ديناميات التحركات. وباتت مناطق العاصمة المعزولة كالمخيمات الفلسطينية في الضواحي الفقيرة، والمناطق الشرقية، كما المناطق اليسارية الحاضنة للمثقفين على مقربة من الحمرا، تشكل «ارضا خصبة يمكن أن تتحول فيها الأفكار إلى واقع ملموس.»٣٤ وجرى بالتالي التحول التدريجي من ديناميات ما قبل الحرب السلمية بشكل رئيسي إلى النزاعات المسلحة التي خاضتها الأطراف الفاعلة نفسها في شوارع بيروت. والحقيقة أن الحرب الأهلية التي امتدت ١٥ سنة لم تتسم بأشكال مختلفة من العنف والنزاع، وتدخل مختلف الفاعلين غير اللبنانيين في الحرب فحسب، بل أنها تميزت أيضا بـ«تحالفاتها غير المحتملة والمضادة إلى أقصى الحدود»[٣٥]. كذلك، ساهمت الحرب في إعادة تشكيل شكل العاصمة حول الخط الأخضر بين الفصائل/الكتل المتصارعة. والواقع أن خط التماس هذا قسم بيروت إلى قسمين هما «بيروت الغربية»، التي توصف بأنها شطر المدينة المسلم المناصر للفلسطينيين، والمؤلف بصورة رئيسية من الميليشيات اليسارية، و«بيروت الشرقية»، وهي تُصوَّر على أنها الجزء المسيحي المؤيد للغرب والمتضمِّن الميليشيات اليمينية.

وبالإضافة إلى الدمار الكبير الذي تعرضت له بيروت خلال الحرب الأهلية، فإن المدينة أفرغت أيضا من حركاتها السياسية والإجتماعية التي شهدتها في فترة ما قبل الحرب، بدون أن يؤدي ذلك إلى انتفاء العوامل التي ساهمت في نشوء هذه الحركات في المقام الأول.

وعلى الرغم من أن لبنان ما بعد الحرب «نعِم بسلام أكبر مما كان ليجرؤ أحدهم على توقعه»[٣٦]، إلا أنه تميز بأربع خصائص من التفاعلات/ النزاعات بين الحركات السياسية/الإجتماعية، وكيانات الدولة، تجسَّدت بأشكال مختلفة من الإضطرابات/والإنتفاضات السياسية:

١) من جانب الدولة، واجهت بيروت وجودا متزايدا للشرطة، والجيش، وعناصر المخابرات، ما تجسَّد في الدوريات المنظَّمة في الشوارع، وإساءات المعاملة التي ارتكبتها الشرطة وانتهاكات حقوق الإنسان على يد عناصر هذه الأجهزة بالتحديد. والجدير ذكره أن هذه الحوادث غالبا ما يجري غض الطرف عنها في إطار النظام الزبائني والفاسد بصورة متزايدة المرتبط بالأداء والتطبيق السياسي والقانوني. وقد اشتدت عسكرة وأَمْنَنَة لبنان وبيروت أكثر بفعل وجود القوات السورية المسلحة، والمخابرات السورية في لبنان إلى حين انسحابها في العام٢٠٠٥ [٣٧].

٢) شهد لبنان وبنوع خاص في مطلع التسعينات فترةً عُرفت بحقبة «السلم الأهلي» عملت في خلالها العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية منها والدولية على الإستقرار في لبنان، وذلك بهدف تنفيذ برامج لتحقيق التنمية، وبناء السلام، ومنع نشوب النزاعات، وإرساء الديمقراطية، فيما تقوم في الوقت نفسه بمهام توفير الخدمات الإجتماعية كما خدمات الرعاية الإجتماعية. والجدير ذكره أن هذه المنظمات لا تزال حتى اليوم تتخذ من بيروت مقرا لها.[٣٨]

٣) تواجه البلاد، منذ حركات الإحتجاج في العام ٢٠٠٥، فترة جمود طويلة الأمد نجمت عن انقسام معسكرات البلاد السياسية إلى تحالفَيْ ٨ آذار، و١٤ آذار. وفي خلال السنوات التي تلت هذا الإنقسام، عرفت بيروت بعض التحراكات السياسية وفقا لهذين الخطين الفاصِلَيْن، ما أدى إلى عودة العنف إلى الشوارع لفترة وجيزة في آيار/مايو ٢٠٠٨، عندما احتلت قوات حذب الله شوارع بيروت، ومنطقة الشوف، وهما معقلا تيار المستقبل المنضوي تحت لواء ١٤ آذار، وذلك احتجاجا على قرار الحكومة اللبنانية القاضي بمصادرة شبكة الإتصالات الخاصة به. وقد شهدت حركة الإحتجاج استخداما للقوة تجسد في معارك ضارية في شوارع بيروت استمرت لبضع أيام.

٣٣ أنياس فافيه، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ٢٠٠٤.

٣٤ سمير قصير، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٤٦٤.

٣٥ **المرجع نفسه**.

٣٦ **المرجع نفسه** ص.٥٤١

٣٧ **المرجع نفسه**.

٣٨ أن ماري بايلوني، **خصخصة الرعاية الإجتماعية في الشرق الأوسط، مجموعة جمعيات المساعدة المتبادلة في الأردن، ولبنان**، بالإنكليزية، ٢٠١٠؛ كرم كرم، **المرجع نفسه**، ٢٠٠٤.

٤) ما زالت بيروت تختبر حتى اليوم أشكالا مختلفة من الحركات الإجتماعية والتحركات في صفوف الشباب تطال العديد من القضايا، بدء من المسائل المرتبطة بالسياسات البيئية والمدنية العامة نوعا ما، وصولا إلى المواضيع الوطنية المتمثّلة بالفساد، والطائفية، والتطورات الإقليمية في كل من فلسطين، والعراق، وسوريا. والواقع أن هذه التحركات المختلفة بلغت مؤخرا أوجها مع حركة «إسقاط النظام الطائفي»، التي تدعو منذ العام ٢٠١١ إلى إسقاط النظام الطائفي في لبنان، وذلك بعد انتفاضات مماثلة شهدها العالم العربي برمته.[٣٩] إلى ذلك، شهدت السنتان الماضيتان عمليات حشد ملحوظة قادتها مجموعات نسائية ضد قانون العنف الأسري. كما شهدت بيروت في صيف ٢٠١٥ ردة فعل شعبية واسعة النطاق احتجاجا على إفاق الحكومة في إدارة ملف إزالة النفايات وإزالتها (راجع القسم ٤/٥).

٥) شكلت مدينة بيروت عبر التاريخ، نقطة انطلاق للعديد من المبادرات والحركات الداعية إلى صون حقوق المرأة، وإحقاق الحريات الجنسية، والمساواة بين الجنسين. ويأتي سرد تاريخ الحركات النسائية السياسية والنشاط النسائي المعقد، ضمن نحو أربع موجات نسائية تتطابق مع الظروف التي حددت ملامح سياسات الدولة في كل حقبة.[٤٠]

وقد حصل مؤخَّرا تحولا في إعادة تشكيل الحركات النسائية والـنشاط النسائي؛ ذلك أن هذه الأخيرة شهدت مأسسة متزايدة من خلال المنظمات غير الحكومية التي تعول على التمويل الخارجي من جهة[٤١]، ومعاودة ظهور منذ مطلع العام ٢٠٠٠، قضايا الحقوق والحريات الجنسية التي ترفع رايتها المجموعات المشكّلة حديثا من الرجال والنساء الكوير، من جهة أخرى.[٤٢] ومازالت هذه المجموعات تواصل نضالها ضد تجريم الفعل الجنسي بين شخصين من الجنس نفسه، والتمييز لإستنادهما على هوية جنسية وجندرية غير معيارية، أو تقديم للذات أو سلوك جنسي جندري غير معياري. ووجهت النسويات الكوير والراديكالية انتقادات للنظام البطريركي مشيرة إلى الإمعان في التمييز ضد المرأة[٤٣] ومراقبة سلوكها الجنسي بموجب القانون، كما في الأنشطة التي تنفِّذها المنظمات المعتمدة على الجهات المانحة والتابعة للدولة. كذلك وضعت أجندات تهدف إلى التصدي للدولة البطريركية ومؤسساتها، مثال حركة «استرجعوا البرلمان»[٤٤]،أو مؤخرا في إطار حركة احتجاجات صيف ٢٠١٥، ضمن «الكتلة النسوية» بنوع خاص. وبشكل عام، مازال الناشطون في مجال الحقوق الجنسية يتخبطون مع انتشار أنجزة الحركة، ونزع الطابع السياسي عنها، وتجزأة المسائل التي ترفع لواءها إلى قضية واحدة، كما مع الحاجة إلى مساحات أكثر أماناً من أجل بناء حركة قوية، ومع الممارسات اللاحقة الخاصة بها والمرتبطة بالتحيّز الجنساني و/أو الإقصاء؛ كما أن هؤلاء الناشطين يتجابهون أخيرا مع إدارة سياسات الحركة العالمية المنادية بحقوق المثليين والمثليات والثنائيين والثنائيات والمتحوّلين والمتحوّلات جنسيًا وحاملي وحاملات صفات الجنسين والكوير/ LGBTIQ التي تؤثّر على أولويات هذه المنظمات، والتصورات المرتبطة بها، سواء «كحاضنة لناشطين متخلفين» أو «عملاء غربيين».

أما المسألة الثانية التي تعني الموجة الرابعة من النسويات فهي تتمثل بحقوق العاملات الأجنبيات، لا سيما العاملات المهاجرات من سريلانكا، وأثيوبيا، والهند، وبنغلادش، ودول أخرى إلى لبنان لتأدية عمل منزلي. وفي حين أن هؤلاء النساء يحظين بدعم بعض الحركات والمجموعات النسوية المناهضة للعنصرية الناشطة في بيروت، إلا أن هذه الفئة

---

٣٩ ماري نويل أبي ياغي، ميريام كاتوس، «الحركة من أجل إسقاط النظام الطائفي في لبنان وقيودها»، بالفرنسية، في ميشال كامو، وفريديريك فيريل، **الإنتفاضات وعمليات إعادة التشكيل السياسي في العالم العربي**، بالفرنسية، مونتريال، دار نشر جامعة مونتريال، ٢٠١٤؛ سامي هيرميز، «النشاط السياسي كعمل بدوام جزئي: البحث عن الإلتزام والتضامن في لبنان»، بالإنكليزية، **الديناميات الثقافية**، المجلّد ٢٣، العدد ١، ٢٠١١، ص. ٤١—٥٥.

٤٠ برناديت ضو، «التيارات النسوية في لبنان: بعد الولاء للوطن، هل سينتفض الجسد خلال «الربيع العربي»؟ *civil society review*، العدد الأول، مركز دعم لبنان، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٤١ للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع،العودة إلى داليا متري، «من الفضاء العام إلى المكاتب، تحوُّل الحركات النسائية في لبنان إلى طابع المنظمات غير الحكومية وأثره على تعبئة النساء وتحقيق التغيير الإجتماعي»، *Civil Society Review*، العدد الأول، مركز دعم لبنان، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٤٢ للحصول على لمحة تاريخية موجزة بشأن الحركة المطالبة بالحقوق الجنسية في لبنان، راجع: أنطوني رزق وغسان مكارم، «'الذكورة تحت التهديد': منظّمات الحقوق الجنسية والدولة الذكورية في لبنان، بالإنكليزية، مجلة *Civil Society Review*، مركز دعم لبنان، العدد الأول، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥/

٤٣ المرجع نفسه.

٤٤ للمزيد من المعلومات بشأن هذه الحركة، يرجى العودة إلى صفحتها الخاصة على فايسبوك /Page. https://www.facebook.com vote2013، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٨/٠٢].

من النساء تواجه ردة فعل عنيفة من الدولة التي ترفض تنظيمها ضمن نقابة، كما من بعض المجموعات النسائية التي تنظمت حديثا، اعتراضا على المطالب هذه الفئات العمالية المحددة.[45] وستبقى هذه القضية علامة فارقة على الطريق التي تسلكها الحركة الإجتماعية والأوساط النسائية الناشطة في المجال السياسي.

٣. بيروت اليوم: الأطراف الفاعلة في مجال النزاعات

٣/١. المواطنون اللبنانيون، المهاجرون، اللاجئون–ديناميات جديدة في مدينة مشرذمة؟

يعيش في بيروت اليوم ما يربو على مليون ونصف المليون نسمة. ويرتفع هذا الرقم ليبلغ مليوني نسمة متى أضفنا إليه الضواحي المحيطة بالعاصمة. والحقيقة أن بيروت لا تأوي المواطنين اللبنانيين فحسب، بل وكما سبق وذكرنا، تحتضن ٣١،٩٢٣ مواطنا سوريا مسجَّلين كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حين أن عدد السوريين الذين يعيشون في الضواحي بلغ في تموز/يوليو ٢٠١٥ وفقا لتعداد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالى ١٢٠/٣٥٧ لاجئا. تجدر الإشارة إلى أنه، وقبل تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، كانت البلاد قد شهدت وصول موجات متعدِّدة من اللاجئين (نذكر من بينهم الأكراد والأرمن[46]). والواقع أن الفلسطينيين يشكلون المجموعة الكبرى ضمن هؤلاء اللاجئين، ذلك أن تدفقهم إلى لبنان حصل ضمن موجات مختلفة بدء من العام ١٩٤٨. ويبلغ اليوم عدد الفلسطينيين القاطنين في بيروت والمسجَّلين لدى الأونروا[47] ٢٨٥٠٠شخص موزَّعين ضمن ثلاث مخيمات واقعة في بيروت (وهي مخيمات شاتيلا، ومار الياس، وبرج البراجنة). إلى ذلك، فإن عددا ملحوظا من الفلسطينيين يعيشون خارج المخيمات.

كما تحتضن بيروت أعدادا كبيرة من العمال المهاجرين تتداخل بدورها مع أعداد اللاجئين، بما أن الكثير من الفلسطينيين والسوريين يعملون كعمال مهاجرين في القطاعات المتدنية الاجر ضمن سوق العمل اللبنانية. والسبب في ذلك يعود إلى مختلف موجات الهجرة التي شهدتها العاصمة بيروت، بالإضافة إلى ما يميز سوق عملها من انفتحاح إلى الخارج. أضف إلى ذلك، أن لبنان يستضيف ما يقارب ربع مليون عامل منزلي مهاجر يتوافدون بشكل رئيسي من آسيا الشرقية، والبلدان الأفريقية؛ وهم يعيشون ويعملون في ظل شروط وظروف تفرضها عليهم وزارة العمل.[48] والجدير ذكره أن هؤلاء العمال المنزليين المهاجرين يعيشون بأغلبيتهم في بيروت.[49]

وعلى الرغم من أن بيروت ما بعد الحرب ما زالت تكتسب سمعة كمدينة تشهد انقسامات وعمليات فصل على أساس جغرافي بحيث تجد فيها كل جماعة اقتصادية، و/أو اجتماعية، و/أو سياسية البيئة الملائمة الخاصة بها، إلا أن ذلك تبدَّل إلى حد كبير في السنوات الثلاث الماضية بفعل موجات الهجرة وتغيُّر ظروف عمل الفئات السكانية وسكنها. وفي هذا السياق، سلَّطت بعض التقارير الإعلامية الضوء، ولا سيما في السنوات الماضية، على تبدُّل وجه بيروت بعد تدفق اللاجين السوريين إليها، رابطةً غالبا هذه التغيرات بالإنعكاسات السلبية الناجمة عن ذلك، ومستغِلّة بالتالي بصورة رئيسية الخطاب

---

٤٥ منظمة هيومن رايتس واوتش، «لبنان: الإعتراف باتحاد العمال المنزليين»، بالإنكليزية، https://www.hrw. org/news/2015/03/10/lebanon-recognize-domestic-workers-union، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٨/٠٢].

٤٦ بلغ عددهم الإجمالي في البلاد في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ على التوالي ١٥٦٠٠٠ أرمني، و٢٥٠٠٠ كردي. راجع فريق حقوق الأقليات، لمحة عامة عن لبنان، محدَّثة في حزاران/يونيو ٢٠٠٨. http://www.minorityrights. org/5058/lebanon/lebanon-overview.html، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٨/٠١].

٤٧ الأونروا، جانبيات المخيمات في لبنان، http://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon/camp- profiles?field=15، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٨/٠١].

٤٨ للمزيد من المعلومات حول هذه الظروف بالتحديد، راجع منظمة العمل الدولية، مقابل رسم: تجارة توظيف النساء البنغلاديشيات للعمالة المنزلية في الأردن ولبنان، بالإنكليزية، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٥ http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/-dcomm/documents/publication/wcms_377806.pdf، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٨/٠١].

٤٩ منظمة العمل الدولية، لبنان، http://www.ilo.org/beirut/countries/lebanon/lang--en/index.htm [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٨/٠١].

العاطفي الخاص بالانشطة السياسية المتصلة بالهوية.[٥٠] وفي المقابلات التي أجريناها، أشار المتحدِّثون اللبنانيون بغالبيتهم إلى الوجود السوري في مناطقهم (لاسيما في الحمرا، والاشرفية، وبرج حمود، والمخيمات الفلسطينية، والضاحية الجنوبية)، كما أنهم ركّزوا في الوقت عينه على واقع أنه لطالما عاش سوريون في جوارهم.

وأكد العديد من المتحدِّثين السوريين ممن أجريت مقابلات معهم على وجودهم في هذه المناطق بالتحديد، مُعربين عن تفضيلهم عادة السكن فيها لقربها من مكان عملهم، ولسعر الإيجارات فيها، وأحيانا لإنتماءاتهم السياسية، أو الدينية، أو الثافية. وعلى عكس التقارير الإعلامية السابقة الذِّكر، نادرا ما صادفَنا في مقابلاتنا اسلوبا عقائديا قاطعا، أو «عنصريا»، أو سياسيا/أو مرتبطا بالهوية، في حين تم تسليط الضوء على النتائج العملية نوعا ما – السلبية منها والإيجابية – .

من جهة أخرى، تطرق أحد المتحدِّثين معنا، وهو مالك حانة/مطعم في منطقة الحمرا، إلى ما كان لوصول السوريين إلى لبنان من وقع إيجابي على عمله[٥١]، في حين أن شخصا آخر، وهو موظّف أمن في شركة بناء كبيرة في بيروت، ذكر التوتر الذي يحصل بين العمال السوريين والفلسطينيين في موقع البناء بسبب المنافسة بين الفئتَين على فرص العمل قائلا ما حرفيته:

«ما من عنصرية في شركتنا، ولا تؤدي السياسة أي دور، إلا أحيانا عندما يسخر الأشخاص من بعضهم البعض. واللبنانيون فضوليون، فهم يطرحون أسئلة مثل «مع من أنت». ولكن ذلك مجرد فضولية. ليست العلاقة جيدة بين الفلسطينيين والسوريين إذ يشعر الفلسطينيون أن السوريين أخذوا فرص العمل الخاصة بهم. فهم يعتقدون أن لديهم أقدمية في الحقوق بهذا الخصوص، إذ لطالما كانوا موجودين في لبنان قبل السوريين، ولا يسعهم الذهاب إلى اي مكان آخر.»[٥٢]

كما أشار معظم الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم، وهم من مختلف طبقات اجتماعية ويعيشون في مناطق متعددة، إلى أن علاقات صداقة و/أو قربة تربطهم بالطرف الآخر – السوري أو اللبناني – ، رغم أنهم شدَّدوا في الغالب على أن بناء هذه الصداقات تطلب منهم بعض الوقت.

إلى ذلك، تم ذكر التأثير الكبير للمعايير الجديدة المعتمدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لتنظيم منح تأشيرات الدخول إلى لبنان. وبما أن الكثير من المتحدِّثين السوريين انتهت صلاحيات تصاريح الإقامة الخاص بهم في لبنان، أدى ذلك إلى تقييد هامش تحركهم إلى حد كبير في الأشهر الماضية. فهم بغاليتهم لم يعدوا يغادرون المنطقة التي يعملون ويعيشون فيها، ويحاولون بشدة الحد من الوقت الذي يمضونه في العلن.

٣/٢. بيروت كمقر للحكومة ومركز لمؤسسات الدولة

تتخذ الحكومة اللبنانية من بيروت مقرا لها، ومركزا لكافة مؤسساتها، كما لمديرية الامن العام. كذلك، تتركز في مدينة بيروت كافة الخدمات التي توفرها الدولة للـ«مواطنين» اللبنانيين، و/أو للاجئين/ المقيمين في لبنان. إلى ذلك، تُعتبر بيروت مركز قرارات الدولة والمفاوضات الهادفة للتصدي للمصاعب بين هؤلاء المواطنين/المقيمين والدولة. لذا فإن معظم التحركات الإجتماعية والسياسية، والمظاهرات، كما الإضرابات والإعتصامات تجري في مدينة بيروت.

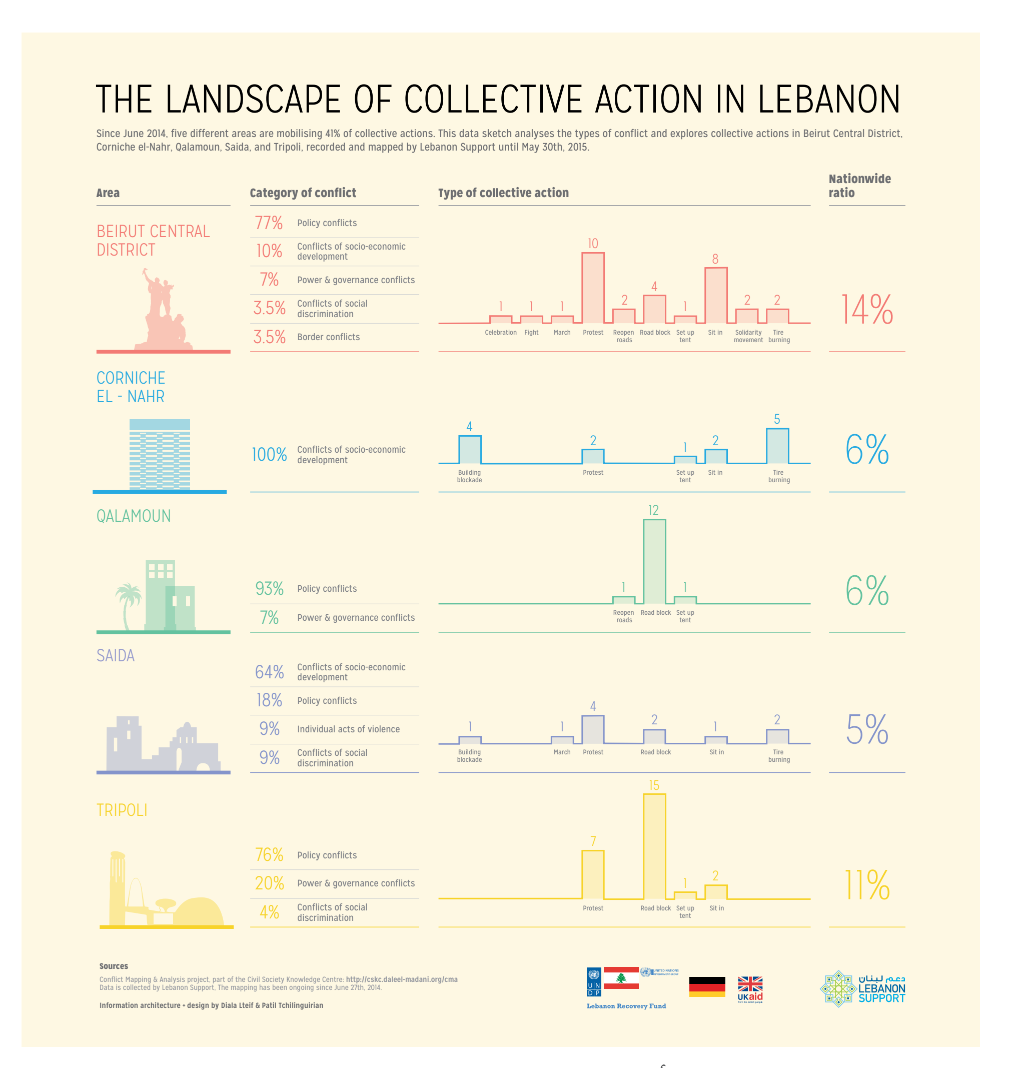
مشهد العمل الجماعي في لبنان

منذ شهر حزيران/يونيو ٢٠١٤، تستأثر خمس مناطق مختلفة بـ ٤١٪ من الأعمال الجماعية. ويُحلل مخطّط البيانات المدرج في ما يلي أنواع النزاعات، كما يستطلع الأعمال الجماعية المسجَّلة والممسوحة والحاصلة في كل من وسط بيروت التجاري، وكورنيش النهر، والقلمون، وصيدا، وطرابلس.

٥٠ حسين حازروي، «الحمرا ما عادت لبنانية...التوسُّع السوري غير هويتُنا»، **النهار**، عدد ٠٦/٠١/٢٩١٥. http://newspaper.annahar.com/article/203070–...، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٨/٠١].

٥١ مقابلة مع مالك حانة/مطعم في الحمرا، تموز/يوليو ٢٠١٥.

٥٢ مقابلة مع موظّف أمن في شركة بناء في بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٥.



الرسم البياني ١. مشهد النزاعات والأعمال الجماعية اللبنانية.[٥٣] شهدت بيروت القسم الاكبر من الاعمال الجماعية التحركات المسجَّلة في لبنان بين حزيران/يونيو ٢٠١٤، وأيار مايو ٢٠١٥.

المنطقة	فئة النزاع	نوع العمل الجماعي	النسبة على نطاق البلد
وسط بيروت التجاري	٪٧٧ نزاعات سياسية ٪١٠ نزاعات مرتبطة بالتنمية الإجتماعية – الإقتصادية ٪٧ نزاعات على السلطة والحكم ٪ ٣/٥ نزاعات مرتبطة بالتمييز الإجتماعي ٪٣/٥ نزاعات حدودية	احتفالات – مشاجرة – مسيرة – احتجاج – إعادة فتح طرقات – قطع طرقات – نصب خيام – اعتصام – حركة تضامن – إحراق دواليب	٪١٤
كورنيش النهر	٪١٠٠ نزاعات مرتبطة بالتنمية الإجتماعية – الإقتصادية	فرض حصار – احتجاج – نصب خيام – إحراق دواليب	٪٦
القلمون	٪٩٣ نزاعات سياسية ٪٧ نزاعات على السلطة والحكم	إعادة فتح طرقات – قطع طرقات – نصب خيام	٪٦
صيدا	٪٦٤ نزاعات مرتبطة بالتنمية الإجتماعية – الإقتصادية ٪١٨ نزاعات سياسية ٪٩ أعمال عنف فردية ٪٩ نزاعات مرتبطة بالتمييز الإجتماعي	فرض حصار – مسيرة – احتجاج – قطع – طرقات – اعتصام – إحراق دواليب	٪٥
طرابلس	٪٧٦ نزاعات سياسية ٪٢٠ نزاعات على السلطة والحكم ٪٤ نزاعات مرتبطة بالتمييز الإجتماعي	احتجاج – قطع طرقات – نصب خيام – اعتصام	٪١١
المصادر: مشروع تحليل النزاعات ومسحها، وهو جزء من بوابة المعرفة للمجتمع المدني http://cskc.daleel–madani.org/cma تخطيط المعلومات وتصميمها ديالا لطيف، وباتيل تشيليغريان			

٥٣ تخطيط المعلومات وتصميمها ديالا لطيف، وباتيل تشيلينغريان

وبالنسبة إلى غالبية المتحدِّثين السوريين ممَّن أجرينا مقابلات معهم، فعادة ما يتم مقاربة مؤسسات الدولة للحصول على الخدمات الإجتماعية المختلفة (بالتعاون في الغالب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو منظمات غير حكومية أخرى). فمثلا يتم اللجوء إلى وزارة الصحة (لتغطية تكلفة العلاج الطبي)، أو وزارة التعليم (للإلتحاق بالمدارس)، أو إلى المديرية العامة للأمن العام، الواقعة في منطقة العدلية للتقدم بطلبات تصريحات الإقامة، أو تجديدها.[٥٤] وكما يجري تفصيله في ما يلي، غالبا ما تترافق هذه الإجراءات مع عمليات اتخاذ قرارات اعتباطية وغير منسَّقة في الظاهر في ما خص طلبات السوريين. والواقع أن ذلك يولِّد بعض استراتيجيات التجنُّب في صفوف الكثير من المتحدِّثين معنا الذين يحاولون تفادي أي احتكاك بمؤسسات الدولة، لا سيما في الشهرين الماضيين، على ضوء المعايير الجديدة المنظِّمة لمنح إذن الإقامة. وبالمثل، فإن وضع اللاجئين/المقيمين السوريين الضعيف في وجه المؤسسات الحكومية اللبنانية يُظهر هشاشة وضع هؤلاء اللاجئين/المقيمين السوريين، الذين يُتركون بصورة رئيسية لمصيرهم بدون أي تمثيل مؤسسي في البلد المضيف لهم. وعلى الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تؤدي دور الممثل المؤسساتي للاجئين المسجَّلين لديها، يبقى أن عملية التسجيل هذه لا تكفل استقرار وضع اللاجئين. والحقيقة أنه بات يتعين على هؤلاء الآن توفير مستندات إضافية، مثال عقد إيجار رسمي لمحل الإقامة، وتعهُّد بعدم العمل، وإفادة مصدَّقة من المختار،...الخ من أجل منحهم إذن الدخول إلى لبنان.[٥٥]

٣/٣. رقابة الشرطة والأَمْنَنَة: انتشار قوات الأمن الحكومية وغير الحكومية، والشرطة، والجيش في بيروت

وكما سيُصار إلى تفصيله في ما بعد، تميزت بيروت بتنامي تواجد مختلف قوات الامن الحكومية وغير الحكومية في السنتَيْن الماضيتَيْن. وهو أمر تجسّد جزئيا بأشكال دائمة من نقاط التفتيش المشيَّدة التابعة لقوى الأمن الداخلي، والجيش، كما بأشكال مختصة نوعا ما، استجابةً لأي نوع من أنواع أوضاع التهديد/اللاأمان المحتملة، والإضطرابات/التحركات (أي مداهمات الجيش/الشرطة، وتفتيش السيارات، وقطع الطرقات، والإحتجازات). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الميل إلى زيادة الوجود العسكري في المدينة بدأ بعد انتهاء الحرب الأهلية، في محاولة لإستبدال تواجد الميليشيات بمختلف أجهزة الأمن التابعة للدولة، وشركات الأمن الخاصة. وفي مقال مؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عبَّرت مايا مكداشي عن هذا التبدل على النحو التالي:

> «لعل التغيير الأوضح في أنظمة الأمن والمراقبة الذي عاينته يكمن في التحوُّل من وجود ميليشيات مسلَّحة متعدِّدة (وهي ترتبط في الغالب بذلك الرمز المخيف للحرب الأهلية المتجسِّد بالحواجز) إلى وجود الجيش اللبناني ومتعهِّدي الأمن من القطاع الخاص. فما زلنا نرى أشخاصا مسلَّحين في كافة ارجاء البلاد، إلا أنهم يزعمون الآن أنهم يعملون على حماية «الأفراد»، و«الدولة» على حد سواء (أي الجيش/ قوى الأمن الداخلي)، و«الأثرياء»، و«الأكثر حظوةً» (متعهِّدي الامن من القطاع الخاص المعروفين أيضا بالميليشيات).»[٥٦]

وكان مرد زيادة مزوِّدي الأمن من أجهزة حكومية وغير حكومية احيانا إلى تبدُّل التوجهات السياسية بعد الحرب الأهلية نحو المزيد من الخصخصة، والإصلاحات النيوليبرالية، وتخفيض الخدمات الإجتماعية. وهي تدابير ترافقت مع تعزيز أجهزة القمع التابعة للدولة.[٥٧]

---

٥٤ بالإستناد إلى المقابلات التي أجريناها مع المتحدِّثين السوريين، وممثِّلين عن منظمات غير حكومية عاملة في مجال التعليم والصحة.، فإن هؤلاء يقيمون في أكثر الاحيان اتصالات مع مؤسسات الدولة للحصول على أي خدمة لا تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على توفيرها (فمثلا، لا تغطي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكاليف الرعاية الطبية. كما لا تتولى إنجاز إجراءات الحصول على تصريح إقامة، أو الإلتحاق في المدارس في المناطق النائية).

٥٥ «اللاجئون السوريون في لبنان: لمحة موجزة فصلية»، بالإنكليزية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الثاني/يناير–آذار/مارس ٢٠١٥.

٥٦ مايا مكداشي، **بيروت: الامن، والرقابة، والتجول**، بالإنكليزية، جدلية، ٢٩/٠٩/٢٠١٢.
http://www.jadaliyya. com/pages/index/7500/beirut_security-surveillance-navigation، [الزيارة الأخيرة في ٢٠١٥/٠٨/٠١].

٥٧ ساري مقدسي، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ص. ٦٩٧.

إلى ذلك، فقد مهَّد نشوب الحرب السورية مع تداعياتها على البلاد، كما تدفق اللاجئين إلى البلاد الطريق لإتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية الجديدة التي سيُصار إلى الغوص بتفاصيلها في وقت لاحق. والجدير ذكره في هذا السياق، أن غالبية الأشخاص ممن أجرينا مقابلات معهم كانوا ينظرون بعين الشك والريبة إلى التدابير الجديدة المتَّخذة، كما إلى وجود مختلف أجهزة الامن وحفظه. والواقع ان السواد الأعظم من المتحدِّثين معنا كانوا يرتبكون عندما يطرح عليهم سؤال حول ما إذا كانوا يشعرون بالأمن في بيروت، فيجيبون أنهم يحاولون «عدم التفكير بالأمر». ولكن، كما صرح أحد المتحدِّثين معنا، وهو يتنقل يوميا بين الحمراء والضاحية الجنوبية قائلا:

> «كلا، لا أشعر بالأمان. فأنا أتعرض للتوقيف يوميا على الحاجز. فأنا لدي لحية، وأحمل حقيبة ظهر، وأتنقل بالفانات. فكيف لي أن أشعر إذا بالأمان؟ كما أنني أقلق على أمي، وشقيقتي، فهما لم يعودا يخرجان بمفردهما. لكن، عندما يكتشفون بالعادة على حاجز أنني لبناني، فيدعونني بسلام.»[٥٨]

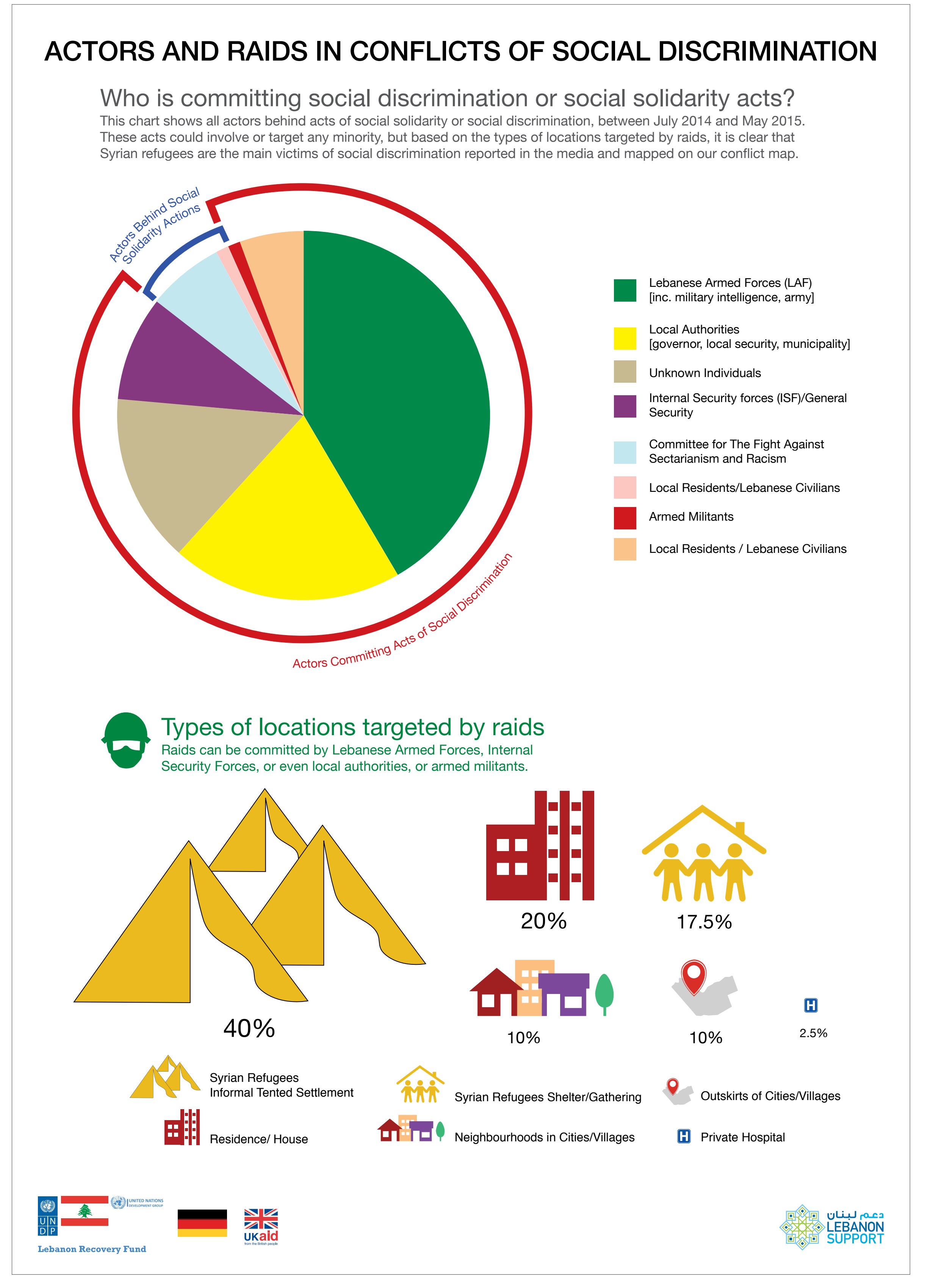
ويُظهر هذا الإقتباس الوضع الهش لبعض شرائح الفئات السكانية القاطنين في العاصمة على ضوء التدابير الأمنية التي تستهدف بصورة رئيسية الرجال من الطبقة الإجتماعية الدنيا، وهم ظاهريا غير اللبنانيين الذين، وبسبب الخطابات التي تتداولها وسائل الإعلام ومختلف الأطراف الفاعلة السياسية، يشتبه بهم بأنهم السبب والمسؤولون الرئيسيون عن تدهور الوضع الامني في البلاد.

الفاعلون والمداهمات في النزاعات المرتبطة بالتمييز الإجتماعي

من هي الجهات الممارِسة للتمييز الإجتماعي أو المنفِّذة لأنشطة التضامن الإجتماعي؟

يظهر الرسم البياني هذا كافة الاطراف الفاعلة المنفِّذة لأنشطة التضامن الإجتماعي أو الممارِسة للتمييز الإجتماعي في خلال الفترة الممتدة بين تموز/يوليو٢٠١٤، وأيار/مايو ٢٠١٥. ومن الممكن أن تنخرط أي أقلية من الأقليات في هذه الأفعال أو أن تكون مستهدفة بها. لكن، وبحسب أنواع المحلات التي تستهدفها المداهمات، يبدو جليا أن اللاجئين السوريين يشكلون الفئة الرئيسة التي تتعرض للتمييز الإجتماعي المشار إليه في وسائل الإعلام والمبيَّن على خرائط النزاع الخاصة بنا.

٥٨ مقابلة مع موظَّف أمن في شركة بناء في بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٥.



الرسم البياني ٢. الأطراف الفاعلة والمداهمات في النزاعات المرتبطة بالتمييز الإجتماعي.[٥٩] ويظهر هذا المخطّط كيف أن الحوادث المصنَّفة بغالبيتها كنزاعات مرتبطة بالتمييز الإجتماعي ترتكبها أطراف فاعلة أمنية (سواء القوات المسلّحة اللبنانية، أو قوى الأمن الداخلي، أو السلطات المحلية). وتظهر هذه المداهمات التي تنفِّذها الأطراف الفاعلة بوضوح كيف أن التدابير الأمنية تؤثِّر على الفئات السكانية الضعيفة.

٥٩ تنفيذ عرض المعلومات مروا بستاني

الأطراف الفاعلة المنفِّذة لأنشطة التضامن الإجتماعي

الأطراف الفاعلة الممارِسة للتمييز الإجتماعي

- القوات اللبنانية المسلَّحة (بما فيها المخابرات العسكرية، والجيش)
- السلطات المحلية (المحافظ، قوى الأمن المحلية، البلدية)
- أفراد مجهولون
- قوى الأمن الداخلي/الأمن العام
- اللجنة المعنية بمكافحة الطائفية، والعنصرية
- السكان المحلّيون/المدنيون اللبنانيون
- المناضلون المسلّحون
- السكان المحليون/ المدنيون اللبنانيون

أنواع الأماكن التي تستهدفها المداهمات

- مستوطنات الخيام غير الرسمية الخاصة باللاجئين السوريين
- مآوي/تجمعات اللاجئين السوريين
- ضواحي المدن/القرى
- مساكن/منازل
- المناطق المجاورة للمدن/ القرى
- المستشفيات الخاصة

٣/٤. محاولات الإغاثة والتمثيل: المنظمات غير الحكومية في بيروت

على الرغم من أن الكثير من برامج التنمية والمساعدة التي تنفِّذها المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، تستهدف المناطق الريفية والفقيرة نوعا ما في شمال لبنان(كمنطقة عكار)، وسهل البقاع حيث يقطن العدد الأكبر من اللاجئين السوريين، إلا أن هذه الأخيرة ما زالت تتخِّذ من بيروت مقرا لها. لذا فإنه تم وضع بعض البرامج الهادفة إلى تعزيز الإلتحاق بالمدارس، وتوفير المساعدة، والرعاية الصحية في المناطق الفقيرة، مثال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، كما في الضاحية الجنوبية لبيروت، وبرج حمود.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمات تشكل الملجأ الوحيد الذي تستعين به معظم الشرائح الأشد فقرا في صفوف اللبنانيين، والسوريين، والفلسطينيين، وسواهم من الفئات السكانية المهاجرة. لذا، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه هذه المنظمات يكمن في تأدية الدور المزدوج المتمثل بتوفير المساعدات والإغاثة الأساسية، كما بنقل احتياجات هذه الشرائح الضعيفة من المجتمع إلى الدولة والجهات المانحة.

وقد أشار في هذا السياق ممثِّلان عن منظَّمَتَيْن لبنانيَّتَيْن تحظيان بتمويل أجنبي، وتركِّزان قسما كبيرا من عملهما في بيروت، وهما مؤسسة مخزومي، وبسمة وزيتونه، في إطار مقابلات أجريناها معهما، إلى أن المشاكل المصنّفة ضمن خانة الأفعال العنصرية، وأعمال العنف، والإنتهاكات الأمنية، والمسجلة في بيروت عادة ما تكون أقل انتشارا في مناطق أخرى من البلاد، وذلك رغم أن الكثافة السكانية هي أكثر ارتفاعا في المناطق الفقيرة نوعا ما، كما في المخيمات. وصحيح أن الممثِّلَيْن شدَّدا على السلوك المرحّب بالآخرين الذي يميز مختلف المجتمعات المحلية في بيروت[٦٠]، إلا أن كليهما أكّدا على تنامي المشاكل في البضعة أشهر الأخيرة. ومرد ذلك بشكل رئيسي إلى سبَبَيْن هما:

١) استمرار أزمة اللاجئين في لبنان وفي البلدان المجاورة بعد أن دخلت عامها الرابع، وتراجع التمويل الدولي؛ الأمر الذي يُعزى أيضا إلى بروز مناطق نزاعات «جديدة»، كاليمن وأوكرانيا. وفي لبنان، عملت الجهات المانحة الدولية على إهمال بيروت، ذلك أن المشاكل الإجتماعية والإقتصادية الناشئة فيها هي بالنسبة إليها أقل إلحاحا. ونتيجة لذلك، يصعب على المنظمات تلبية الإحتياجات المتزايدة في بيروت.

٢) أثقل غياب التمويل، والتوجه السياسي الجديد الذي اعتمدته الحكومة اللبنانية منذ نهاية العام ٢٠١٤، كاهل اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، كما أثَّرا على عمل المنظمات غير الحكومية. لذلك، أشار ممثِّلا المنظَّمتَيْن إلى

٦٠ مقابلة مع ممثِّلَيْن عن جمعية بسمة وزيتونة، ومؤسسة مخزومي.

بروز توجُّه سلبي نوعا ما، تجسَّد بتنامي العنف، والإنتهاكات، والفقر، بالإضافة إلى آليات المواجهة السيئة التي يعتمدها المجتمع لحل هذه المشاكل، بشكل عام. وبالمثل، حالت السياسات التي تنتهجها المنظمات غير الحكومية، كما حقيقة غياب عمليات التنسيق بين مختلف المؤسسات دون مواجهة هذه التحديات بشكل قوي وحازم.

٣/٥. قوى الشارع الخفيّة–الأحزاب السياسية و«قبضايات الحي»

على الرغم من أن ميليشيات الحرب الأهلية التابعة لمختلف أحزاب الحرب في لبنان فقدت هيمنتها على الشارع بقوة السلاح لصالح وجود القوات الحكومية والنظامية، فإن بعض الأحزاب السياسية مازالت تمارس تأثيرا بالغا في بيروت، بل وأكثر من ذلك فهي ما زالت تبقي على تواجد نافذ لها في شوارع العاصمة. والواقع أن هذا التواجد يتوافق بصورة رئيسية مع توزيع الحصص المذهبية/الدينية ضمن المدينة. ففي الوقت الذي أبقى فيه حزب الله على معقله في الضاحية الجنوبية للعاصمة، سعى كل من حزب الكتائب والقوات اللبنانية، والتيار الوطني الحر إلى تطوير قاعدة مخلصة له في كافة أرجاء منطقة الأشرفية المسيحية، كما في بعض الضواحي الشرقية للمدينة. أما حركة أمل، فهي تشكل القوى المهيمنة في زقاق البلاط، وخندق الغميق، والصنايع، والظريف، في حين أن الحزب القومي السوري الإجتماعي ثبَّت نفوذه في منطقة الحمراء.

وردا على سؤال حول وجود/تأثير هذه الأحزاب في الشوارع البيروتية، أفاد المتحدِّثون بغالبيتهم أنه لا يسعهم تبيان ذلك بوضوح، رغم أنهم أكّدوا على وجود أتباع الأحزاب في الشوارع بشكل يومي. وفي أغلب الاحيان، يتجلى هذا التواجد في الشوارع عبر مقرات الأحزاب غير الرسمية المتخَّذة في الشارع، أو في بعض المقاهي، كما على مقربة من المقرات الرَّسمية. وفي بعض المناطق، عملت بعض الأحزاب على تشييد الحواجز غير الرَّسمية لمراقبة، وربما التحكم بدخول الأشخاص إلى الحي (كما هو الحال في خندق الغميق، والبسطا). وأشار بعض المتحدِّثين إلى أن رجال شرطة/حراس من الأحزاب أخذوا على عاتقهم توفير أمن المنطقة إلى جانب القوى الرسمية كقوى الأمن الداخلي، أو أجهزة الجيش.

إلى ذلك، تم ذكر الأحزاب في ما خص ردات الفعل على بعض الحوادث السياسية أو الأمنية التي حصلت في بيروت عندما قام أولئك الأشخاص المعروفين بـ«قبضايات الحي» باعتماد آليات للمراقبة الذاتية كردة فعل على تلك الأحداث بالتحديد. وقد تطرق الكثير من المتحدِّثين معنا في الأشرفية إلى المداهمات التي قام بها هؤلاء الشبان، مهدِّدين السوريين القاطنين في المنطقة، ومعتدين عليهم في نهاية الأمر بالضرب، كردة فعل مثلا على قطع رؤوس العسكريين اللبنانين على يد داعش وجبهة النصرة. وقد ذكر البعض الآخر الضرب الوحشي الذي تعرّض له المتظاهرون السِّلميون ضد نظام الأسد في آب/أغسطس ٢٠١١ في منطقة الحمرا. وعادة ما تُنسب هذه الحوادث المرتبطة بعمليات المراقبة الذاتية العنيفة نوعا ما إلى الأحزاب السياسية المهيمنة على المنطقة والمُتحكِّمة بـ «قبضايات الحي».

٤. ديناميات النزاع في بيروت

٤/١. تنقل متضائل، وتفاعلات أقل–القيود الجديدة المفروضة على إقامة السورين

نظرا إلى الضغط المتزايد الممارس على البنى التحتية، وتهديدات الامن التي تلوح بالأفق، واستنزاف خدمات لبنان وموارده بشكل عام، قام العديد من الفاعلين في الدولة، بما في ذلك قوى الأمن العام، ووزارة الداخلية، كما وزارة الشؤون الإجتماعية، بفرض قيود جديدة على إقامة السوريين، واعتماد ممارسات تحد من دخول السوريين، والسوريين اللاجئين إلى لبنان في خلال العام ٢٠١٤، وفي مطلع ٢٠١٥.

والحقيقة أن عملية فرض القيوض على تنقُّل السوريين في لبنان نفِّذت ضمن مراحل عديدة. ففي العام ٢٠١٤، أشارت منظَّمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس واتش)، إلى حوادث مرتبطة برفض دخول اللاجئين السوريين الفلسطينيين، وترحيلهم بدون محاكمة[٦١]. وفي وقت لاحق من العام ٢٠١٤، اتخذت الحكومة اللبنانية المزيد من التدابير

٦١ راجع التقرير التالي الصادر عن منظَّمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس واتش): إعادة الفلسطينيين الذين لا يُسمح لهم بدخول لبنان

الملموسة للحد من تدفُّق اللاجئين السوريين، وذلك عبر اعتماد مجموعة من القيود والسياسات. وبشكل محدَّد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وافقت الحكومة اللبنانية على اعتماد تدابير من شأنها وقف تدفق اللاجئين. وفي هذا السياق، أصدرت الحكومة قرارا جاء ضمن مقرراتها المتخذة في إطار جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأدرج تحت عنون «تقليص الأعداد» واصفا الخطوات الواجب اتخاذها على النحو التالي:

- وقف النزوح على الحدود باستثناء الحالات الانسانية الاستثنائية، وتسجيل الداخلين على الحدود وفق أسباب دخولهم للتأكد من تطبيق هذا الاجراء، وكذلك الطلب من مفوضية شؤون اللاجئين في الامم المتحدةUNHCR الالتزام بوقف تسجيل النازحين الا بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية.

- تشجيع النازحين السوريين على العودة الى بلادهم او الى بلدان اخرى بكل الوسائل الممكنة، والتشدد في تطبيق القوانين اللبنانية عليهم، وكذلك نزع صفة «النازح» عن كل من يذهب الى سوريا، وكل من يخالف القوانين اللبنانية وشروط الدخول.

- تنظيم العلاقة مع المؤسسات الدولية بحسب القوانين اللبنانية والاتفاقيات مما يستوجب حصول الدولة على كل المعلومات حول النازحين المسجَّلين لدراسة ملفاتهم وتقويم احوال نزوحهم دورياً من اجل تقليص اعدادهم وفق المعايير القانونية وتأميناً لحاجات النازحين المستحقّين.[٦٢]

وبعد المقررات الصادرة عن جلسة مجلس الوزراء السابقة الذِّكر، أعلنت المديريّة العامّة للأمن العام بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عن وضع معايير جديدة تنظّم دخول السّوريّين إلى لبنان والإقامة فيه. ووفقا لهذه المعايير الجديدة التي أصبحت نافذة اعتبارا من ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم تقسيم دخول السوريين إلى ٦ فئات، كل منها تتطلب، وبحسب بيان آخر أكثر دقة نشرته المديرية العامة للأمن العام بعد إصدار المعايير الجديدة، مستندات معينة ويعطى بموجبها نوع محدد من سمة الدخول أو الإقامة. وقد جاءت هذه الفئات الست على الشكل التالي: ١) الفئة الاولى تتضمن السياحة (يتم منح سمة سياحية تتناسب مع مدة الحجز الفندقي)، زيارة العمل(تمنح بموجب سمة زيارة العمل إقامة مؤقتة لمدة أقصاها شهر واحد)، ملكية عقار (يُمنح بموجب سمة مالك العقار إقامة مؤتة مدتها ستة أشهر)؛ الفئة الثانية تشمل الطلاب (يُمنح بموجبها سبعة أيام، وبعد إثبات التسجيل يتم منح إقامة دراسية)؛ الفئة الثالثة مخصصة للسوريين القادمين للسفر عبر المطار، أو عبر أحد الموانئ البحرية (يمنح سمة لمدة تتراوح بين ٢٤ و٤٨ ساعة)؛ الفئة الرابعة هي للقادمين للعلاج الطبي، (بهذه السمة يمنح مدة ٧٢ ساعة قابلة للتجديد، لمرة واحدة، ولمدة مماثلة)؛ الفئة الخامسة هي للقادمين لمراجعة سفارة أجنبية (يُمنح بموجبها مدة ٤٨ ساعة)؛ أما الفئة السادسة فهي للـ«قادمين للدخول بموحب تعهد مسبق بالمسؤولية» من قبل مواطن لبناني (فبهذه السمة يُمنح دخول لمدة خمسة أيام، تجدَّد مرَّتَيْن لمدة ستة أشهر).[٦٣]

إلى ذلك، اشتملت كل فئة على قائمة بمختلف المستندات المطلوبة الضرورية لمنح سمة الدخول، و/أو تصحيح أوضاع الأفراد. والواقع أن أكثر الفئات التي يجري التماس الموافقة للحصول على سمة دخول بموجبها هي الفئة السادسة، إذ بإمكان المواطن السوري الذي لم يعد بوسعه التسجل لدى مفوضية شؤون اللاجئين في الامم المتحدةUNHCR أن يتفق مع مواطن لبناني أو رب عمل لبناني ليكفله. وفي المقابل، لكي يصبح أي مواطن لبناني كفيلا، يتطلب منه ذلك توفير، على سبيل المثال لا الحصر، إثبات قانوني عن محل السَّكن المستأجر (وهذا ما يتطلب منه أيضا إخضاع ملكيته للضريبة، في الوقت الذي يفضل فيه العديد من المواطنين اللبنانيين تجنُّب القيام بذلك)، وتعهّد بتحمل مسؤولية الأفعلال القانونية التي يقوم بها الشخص السوري (بما في ذلك الاعمال الإجرامية). وان هذا الأمر يشكل رادعا للعديد من المواطنين اللبنانيين.

إلى سوريا، نُشر بتاريخ ٠٤–٠٥–٢٠١٥، http://www.hrw.org/news/٢٠١٤/٠٥/٠٥/lebanon-palestinians-barred-sent-syria، [الزيارة الأخيرة في ١٧–٠٩–٢٠١٥].

راجع أيضا التقرير الإخباري التالي: مو علي نايل، لبنان يرحِّل الفلسطينيين الهاربين من سوريا، بالإنكليزية، ٠٩–٠٥–٢٠١٤، http://www.aljazeera.com/news/middleeast/٢٠١٤/٠٥/lebanon-deports-palestinian- refugees-٢٠١٤٥٨٥٥٠٤٣٣٠٨٨١٣.html، [الزيارة الأخيرة في ٠١–١٠–٢٠١٥].

٦٢ الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، جلسة ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٤، http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=٦١١٨، [الزيارة الأخيرة في ٢٠–٠٩–٢٠١٥].

٦٣ من الممكن الإطلاع على الفئات كلها في المستند المدرج على صفحة المديرية العامة للأمن العام اللبناني، http://www.general-security.gov.lb/getattachment/e١e٧٦fe٠-١٨١e-٤fe٧-a١٩c-ad٤٩-٩b١٧٥٧٥٩/f٢٤٧bae١-d٤٨٥-Rules. pdf.aspx?chset=٤٢fa-٨a٣٣-a٥٣٦-٩٧٣df٠٧٩، [الزيارة الأخيرة في ٠٣–٠٧–٢٠١٥].

وقد أعرب السوريون كلهم تقريبا الذين أجريت مقابلات معهم عن بالغ قلقهم إزاء شروط إقامتهم، وذلك بغض النظر عن وضعهم الإجتماعي، أو عما إذا كانوا مسجَّلين أصلا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو بغض النظر عن واقع أنهم دخلوا لبنان قبل تطبيق الإجراءات الجديدة لتنظيم دخول السوريين لبنان والإقامة فيه.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن وضع العديد من الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم كان غير قانوني، إذ انتهت صلاحيات تصاريح الإقامة الخاصة بهم. وأفاد العديد من المتحدِّثين ممَّن أجرينا مقابلات معهم بأنه تعذَّر عليهم إيجاد كفيل—لا في علاقاتهم الخاصة ولا في بيئة عملهم. وقد أشار ستة عشر شخصا من أصل الأربع وعشرين سوريا ممن أجريت مقابلات معهم إلى أنه ليس لديهم في حوزتهم أي مستند قانوني؛ وهم جميعهم معرَّضون لمختلف الظروف الإجتماعية، والإقتصادية، كما لظروف عمل عديدة. كذلك، تطرقوا إلى تردُّد و/أو عجز أرباب عملهم عن كفالتهم. والجدير ذكره أن أحد عشر شخصا من بين هؤلاء الستة عشر شخصا يقومون بأعمال متدنِّية الأجر، مثال العمل في المطاعم والسوبرماركات، في حين أن أربعة منهم يعملون لحساب منظمات دولية للإغاثة، وشخصا واحدا منهم يعمل كخبير في شركة كبيرة للحواسيب. إلى ذلك، أشار ثمانية من السوريين ممن أجريت مقابلات معهم إلى أنهم ما زالوا يملكون أوراق إقامة قانونية –ثلاثة منهم لأن والدتهم تحمل الجنسية اللبنانية، وأربع آخرين لأن رب عملهم قام بكفالتهم، وواحدة من بينهم لأن زوجها هو رجل أعمال، في حين أن شخصا آخرا ما زال يملك أوراق إقامة قانونية إلا أنها لم تعد صالحة إلا لشهر واحد.[٦٤]

وبالمثل، أكّد لنا أرباب العمل والعمّال اللبنانيون على حد سواء في الغالب إما تردُّدهم وعجزهم عن كفالة عمّالهم السوريين، أم في حال تمكَّنوا من إتمام الإجراءات الضرورية لهذه الغاية، المتاعب التي تسببت بها إجراءات الكفالة هذه لإدارة العمال.[٦٥]

والحقيقة أن هذا التطور دفع بالعديد من السوريين إلى الحد أكثر من تحركاتهم في ساعات النهار، أو إلى البقاء في الأحياء التي يعرفونها، ما يُقلِّص بالتالي من فرص وصولهم إلى الخدمات التي يحتاجون إليها، كما إلى المراكز المزوِّدة لها. فمثلا، تحدَّث أحد الأشخاص الذي أجرينا مقابلة معه[٦٦] عن تغيير طرأ على السلوكيات الجنسانية في صفوف اللاجئين، بحيث لم يعد الرجال يذهبون للحصول على المساعدات الغذائية من المنظمات ذات الصلة خوفا من توقيفهم، فتذهب النساء عوضا عنهم، بما أن توقيفهن، وتفتيش مستنداتهن أقل أرجحيةً. وبالمثل، أفاد أحد الأشخاص ممن أجريت مقابلة معهم[٦٧] بأنه لم يعد يشارك في الأنشطة المسائية، والدروس التي تنظمها المنظمات، وذلك خشية من أن يجري توقيفه على الطريق.

وفي السياق نفسه، وصف لنا أحد المتحدِّثين معنا تأثير التدابير الجديدة على العمال السوريين في موقع بناء على الشَّكل التالي:

> «يتعرض العمال السوريون لضغوطات كبيرة، كما أنهم يشعرون بالإحباط بسبب التدابير الجديدة. فإن ساعات العمل الخاصة بنا تمتد من السابعة صباحا إلى الرابعة والنصف من فترة بعد الظهر. لكن، وفي حال العمل الإضافي، يتعين عليهم العمل لساعات إضافية. لكن السوريين يحاولون عدم البقاء لساعات متأخرة، والعمل ليلا، خوما من الوضع الأمني. وهذا دائما يكون عذرهم لعدم البقاء في مكان العمل، سيما وأنهم سيواجهون المتاعب على نقاط التفتيش. وعادة ما يحب السوريون العمل لساعات إضافية، ذلك لأنهم لا يتقاضون أجرا شهريا، بل أنه يتم الدفع لهم على اساس ساعات العمل المُنجزة. ولهذا السبب، يرغب السوريون في البقاء للعمل لساعات أطول للحصول على المزيد من المال. ولكنهم الآن يحاولون ترك مكان العمل في الوقت المحدَّد. حتى أن الذين يكون في حوزتهم أوراق، يشكون من أنه يتم توقيفهم وتفتيشهم، كما أنه يتم أحيانا إخضاعهم للتحقيق أو للتفتيش لساعتين أو ثلاث ساعات.»[٦٨]

ومن الأهمية بمكان أن كافة الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم شدَّدوا على عدم تجانس العملية الإدارية، والتباين في المستندات المطلوبة منهم. وعلى الرغم من أن كافة المستندات المطلوبة مُدرجة على الموقع الإلكتروني التابع

---

٦٤ مقابلات مع سوريين يعيشون في بيروت، حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠١٥.

٦٥ مقابلة مع لبناني يقيم في بيروت، حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠١٥.

٦٦ مقابلة مع شابة سورية في منطقة الحمرا، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٦٧ مقابلة مع سوري من الطبقة الوسطى يقيم في بيروت، في إطار مجموعة تركيز، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٦٨ مقابلة مع موظَّف أمن في شركة بناء في بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٥.

للمديرية العامة الأمن العام، إلا أن كل فرع من فروع الأمن العام ينجز في الواقع المعاملات بشكل مغاير، ويطلب مجموعة مختلفة من المستندات.

كذلك، أكّد المتحدِّثون معنا على أن عملية تجديد الإقامة (عندما يكون الشخص أصلا في بيروت)، غالبا ما تتبدّل بحسب الضابط الموجود. كما أنهم ذكروا تراكم مهام الشرطة المتنافرة التي تتسبب دائما إما بدفع السوريين إلى الإبقاء على وضعهم غير القانوني، أو تردعهم عن تجديد إقامتهم، مثنيةً إياهم بالتالي عن البقاء في لبنان. أضف إلى ذلك أن صعوبة إيجاد كفيل والتعامل مع العملية الإدارية الإعتباطية تساهم في تطوير «سوق سوداء» لتجديد الأوراق، وللحصول على عقد الإيجار المطلوب. وهكذا، فإن أحد المتحدِّثين معنا أرسله صديقه إلى رجل لبناني بإمكانه تجديد أوراقه في غضون يومَيْن. إلا أنه تبيَّن أن هذا الرجل اللبناني يمارس أعمالا من شأنها «المساهمة في ازدهار السوق السوداء»، معوِّلا بذلك على «علاقاته» ضمن مؤسسات الدولة.[٦٩] وفي السياق نفسه، قال متحدِّثٌ آخر إنه كان يساعد عمّاله السوريين على الحصول على عقد إيجار، إلا أنه لم يعد يقوم بذلك لأنه يعي حقيقة السوق السوداء التي يُعمل فيها على بيع هذه العقود، وبالتالي، فإنه يسهل الحصول على هذه العقود.[٧٠]

أما الأشخاص المنتمين إلى الطبقة الوسطى الذين أجرينا مقابلات معهم، فينظرون إلى المعايير الجديدة المنظِّمة لدخول السوريين إلى لبنان والإقامة فيه على أنها سلبية وتنطوي على الكثير من التحديات. ويقول هؤلاء الأشخاص في هذا الإطار إن الطبقة الوسطى السورية المتواجدة في لبنان أدت دورا اساسيا في دعم اللاجئين السوريين، وذلك عبر إنشاء مجموعات صغيرة ضمن المجتمعات المحلية، أو حتى منظمات غير حكومية تعمل على استكمال دور الدولة في مواجهة تدفق اللاجئين، وفي توفير الخدمات التي يحتاج هؤلاء إليها. وقد رأوا أيضا أن السياسات المنتهجة أجبرت أصدقاءهم، وأنسباءهم على الإنتقال إلى تركيا، متى كانت الفرصة سانحة لهم للقيام بذلك؛ وعبروا كذلك عن مخاوفهم إزاء إمكانية إقدام تركيا قريبا على الحد من استقبالها للاجئين. وقد شاطرهم الناشطون اللبنانيون الرأي، معتبرين أن تدفق الطبقة الوسطى السورية خارج البلاد يشكل عائقا أمام تنظيم المجتمع المحلي وتوفير الدَّعم له.[٧١]

والحقيقة أن المعايير الجديدة المنظِّمة لدخول السوريين إلى لبنان، والإقامة فيه تحدث تغييرا ملحوظا في الطرق السابقة المعتمدة لإدارة حركة السوريين من وإلى لبنان. وهو أمرٌ كان مسهَّلا إلى حدٍّ كبير مقارنة مع دخول وإقامة الأشخاص الآخرين من حملة الجنسيات الأخرى[٧٢]. ويتجلى ما أحرزته هذه التغيرات على النحو التالي:

لم يصادق لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. لذا فإن السوريين والفلسطينيين المقيمين في لبنان لا يتمتعون رسميا بصفة «لاجئ». وبالتالي، فإن غياب تصنيف هؤلاء اللاجئين ضمن فئة ملائمة أو فئة استثناء إنسانية عملية، يدفع بهم إلى محاولة استيفاء شروط الأهلية التي تخوِّلهم الإنضمام إلى إحدى الفئتَيْن الإداريَّتَيْن الأخريين، وهو أمر يتعذَّر على غالبيَّتهم إتمامه. كما يؤدي ذلك إلى عدم قبول أو رفض دخول أي شخص سوري لا يستوفي شروط الأهلية المحدَّدة لهذه الغاية. لذا فإن السياسات الجديدة الرامية إلى تنظيم دخول السوريين إلى لبنان، وتجديد الإقامة فيه تميل إلى تفضيل السوريين المقتدرين، ما يشكِّل عبءً على اللاجئين، أكانوا مسجَّلين أو غير مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كذلك، فإن المشكلة الكبرى التي يواجهها اللاجئون المسجَّلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتمثَّل بموجب توقيعهم على تعهُّد بعدم العمل.

والواقع أن من شأن عدم الإقرار بمنح السوريين رسميا صفة لاجئ، إلى جانب القيود الجديدة المفروضة على دخولهم، وموجب تعهدهم بعدم العمل، أن يولد فئتَيْن إداريَّتَيْن رئيسيَّتَين من السوريين في لبنان هما فئة «السياح» (الطبقة المقتدرة) وفئة المهاجرين (الطبقة الإجتماعية الدنيا). فكلتا الفئتَيْن غير ملائمتَيْن لتصنيف السوريين الفارين من الإضطرابات والحرب.

---

٦٩ مقابلة مع سوري يقيم في بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٥.

٧٠ مقابلة مع مالك حانة/مطعم في الحمرا، تموز/يوليو ٢٠١٥.

٧١ مقابلة مع ناشط لبناني نسوي منخرط في حركة مناهضة التمييز العنصري ضد السوريين، والعمال الأجانب، حزيران/يونيو ٢٠١٥. وقد عبَّرت امرأتان سوريتان، كما مثَّل منظمة بسمة وزيتونة في إطار المقابلات التي أجريت معهم بشكل منفصل، عن وجهة النظر نفسه، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٧٢ غدى فرنجية، «لبنان يفرض قيودا تمييزية على دخول السوريين»، بالإنكليزية، **المفكرة القانونية**، ٢٢–٠١–٢٠١٥. http://www.legal-agenda.com/en/article.php?id=٦٧٩&folder=articles&lang=en، [الزيارة الأخيرة في ٢٠–٠٩–٢٠١٥].

ولهذا السبب، ستؤدي السياسات، في حال تم تنفيذها على النحو المعلن عنه، إلى زيادة أعداد السوريين غير الشرعيين، رغم أن الحكومة اللبنانية قد أعلنت حتى الآن التزامها بعدم إعادتهم قسرا إلى ديارهم، وبعدم تنفيذ أمر الترحيل الصادر بحقهم.

ونظرا إلى أنه لم يعد بإمكان السوريين التسجُّل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كلاجئين، فإن المعايير الجديدة ترقى إلى مستوى اعتماد سياسة طبقية تمييزية، بحيث يُمنح المواطنون السوريون الذين بإمكانهم إظهار حجز فندقي، وتقديم كشف عن حساب مصرفي يُبيِّن دخلهم، إقامة مؤقتة في لبنان كـ«السياح». وتبدو هذه السياسة الطبقية بادية للعيان أيضا في المبلغ المالي الذي يتوجَّب على اللاجئين تسديده لتجديد إقامتهم لدى الأمن العام، حتى وإن كانوا مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كلاجئين. وتبلغ قيمة المبلغ الواجب تسديده ٢٠٠ دولار أميركي، باستثناء الرسوم الإضافية الواجب دفعها لتأمين المستندات الأخرى المطلوبة، وهو مبلغ لا يملك اللاجئون بغالبيتهم ببساطة القدرة على تحمله. لذلك، فإن هذه السياسة، إلى جانب موجب توقيع تعهد بعدم العمل، تجعل الدَّفة تميل بشكل مثير للجدل لصالح الأشخاص المقتدرين دون سواهم.

يعيش اللاجئون المسجَّلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحالة مستمرة من الحيرة لكونهم لا يكفلون تمتعهم الدائم بالأمان، نظرا إلى عدم قدرتهم على تحمُّل تكلفة تجديد إقاماتهم. وهذا الواقع لا تكرسّه الممارسات فحسب، لا سيما عبر موجات التوقيفات، وحظر التجوال الليلي، بل أيضا القيود الجديدة المفروضة التي تكفل بأن اللاجئ سيبلغ عاجلا أم آجلا حد الإختيار بين التحول إلى مقيم غير شرعي أو العودة إلى سوريا. وعلى الرغم من تأكيد الحكومة اللبنانية على التزامها بعدم إعادة الأشخاص الوافدين إلى لبنان قسرا إلى ديارهم[٧٣]، فإن هذه السياسات تدفع باللاجئين السوريين، كما بالسوريين المقيمين في لبنان وغير المسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى اختيار تعريض أنفسهم لخطر الإقامة غير الشرعية، والترحيل.

باختصار، تنجم عن القوانين الجديدة المنظِّمة للإقامة آثارٌ متعدِّدة الجوانب، إذ إنها لا تؤثر في وضع اللاجئين القانوني والمادي وحسب، بل تؤدي أيضا دورا اساسيا في إعادة تحديد ملامح عمليات تنقلهم، وتقليصها، كما في الحد من إقامة روابط بين السوريين المقيمين في لبنان. ويَعتبر العديد من المتحدِّثين اللبنانيين أن المعايير الجديدة المنظِّمة لدخول السوريين إلى لبنان والإقامة فيه ملتبسةٌ. فرجال الأعمال يتطرَّقون بغالبيتهم إلى المشاكل التي يصادفونها لتجديد تصاريح الإقامة لعمّالهم السوريين، وإلى كيف أنهم قرَّروا بالتالي إبقاءهم في وضع غير شرعي أو عملوا على حل المشكلة عبر اللجوء إلى مشورة قانونية، ودفع بعض الرشاوي لمؤسسات الدولة. وبالمثل، اشتكى رجال الأعمال، لاسيما في منطقة الحمراء، من أن أعمالهم تأثَّرت سلبا بمغادرة الكثير من السوريين المقتدرين ومتوسطي الحال ماليا البلاد، بعد فرض هذه المعايير الجديدة. إلى ذلك، أقر بعض المتحدِّثين بأن التنظيمات الجديدة هي «قاسية» نوعا ما، لأنها تولِّد شعورا بالخوف واللاأمان لدى اللاجئين السوريين، ما أدّى إلى تقليص أعدادهم في لبنان في البضعة أشهر الأخيرة.

٤/٢. العمل والتعهُّد بعد العمل–ديناميات العمالة والبطالة بين السوريين واللبنانيين

تمثَّلت إحدى التغيرات الجوهرية التي طرأت على شروط تجديد الإقامة للسوريين المقيمين في لبنان بإلزام أي لاجئ سوري مسجَّل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتوقيع على تعهُّد بعدم العمل كدليل على أنه لا يملك أي نية بالبحث عن عمل في خلال فترة إقامته في لبنان. أما بالنسبة إلى السوريين غير المسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أو الوافدين الجدد من السوريين الذين يحاولون دخول البلاد، فيُطلب منهم أيضا، وبحسب فئة الدخول التي ينتمون إليها، التوقيع على هذا التعهد، إلا في حال كان رب عملهم يكفلهم. والواقع أن هذا التعهد يفرض قيودا على الوصول إلى فرص العمالة غير النظامية[٧٤]، وبحسب المقابلات التي أجريناها، فإن

---

٧٣ غدى فرنجية، «لبنان يفرض قيودا تمييزية على دخول السوريين»، بالإنكليزية، **المفكرة القانونية**، ٢٢–٠١–٢٠١٥.

http://www.legal-agenda.com/en/article.php?id=٦٧٩&lang=en&folder=articles، [الزيارة الأخيرة في ٢٠–٠٩–٢٠١٥].

٧٤ مقابلة مع مالك حانة لبناني في منطقة مار مخايل، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

كل شخص يخالف هذا التعهد يواجه خطر إنهاء وضعه كلاجئ، كما قد يُمنح بضعة أيام لتأمين كفيل له، أو حتى أنه يواجه خطر ترحيله من لبنان.[٧٥]

والجدير ذكره أنه تم إدخال هذا التعهد، مع الإجراءات الجديدة التي فرضت على دخول الرعايا السوريين وتجديد إقامتهم والُمشار إليها أعلاه، وفي سياق تنامي القلق إزاء أعداد اللاجئين، وتزايد الخوف من أن اللاجئين السوريين يساهمون في مضاعفة معدلات بطالة المواطنين اللبنانيين. وفي حين أن وجود أكثر من ١/٢ مليون لاجئ في لبنان بات يمارس بالتأكيد ضغوطات على سوق العمل، إلا أنه يجب مواجهة الخوف من أن تحل اليد العاملة السورية مكان القوى العاملة اللبنانية عبر وضع مسارات الهجرة من أجل العمل القديمة بين سوريا ولبنان ضمن السياق الصحيح.

فلطالما اعتمد نمو الإقتصاد اللبناني على وجود يد عاملة أجنبية. ووفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي، بلغ عدد السوريين الذين كانوا يعملون في لبنان قبل نشوب الأزمة ٣٠٠٠٠٠ عامل[٧٦] على الأقل، في الوقت الذي تشير فيه مصادر أخرى إلى أن هذا العدد يصبح أعلى بكثير، في حال عمل على مقارنته بسجل دخول وخروج السوريين عبر المعابر اللبنانية قبل العام ٢٠١١. [٧٧]

وتعتبر بعض المصادر، في إطار قياسها لأثر الأزمة السورية على الإقتصاد اللبناني، أن هذه الأخيرة ساهمت في زيادة نسبة توريد اليد العاملة إلى السوق اللبنانية بين٣٠ و٥٠٪.[٧٨] وفي الوقت نفسه، أشارت منظمة العمل الدولية، وبالإستناد إلى بينات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة فقط باللاجئين المسجَّلين في لبنان، إلى أن «عدد القوى العاملة من اللاجئين السوريين البالغين من العمر ١٥ سنة وما فوق، بلغ ٢٣٩،٧٠٠ شخص في منتصف العام ٢٠١٤، أي ما يعادل حوالى ١٤٪ من إجمالي اليد العاملة في لبنان. والجدير ذكره أن ما يقارب ١٦٠،٥٠٠ شخص من بين هؤلاء يعملون، أي ما يوازي شخص واحد من أصل كل عشرة أشخاص من مجموع القوى العاملة في لبنان».[٧٩]

وعلى ضوء النقاشات الدائرة حول استبدال المواطنين اللبنانيين بالعمال السوريين، يتفق كل من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على أن معدلات البطالة كانت أصلا تشهد ارتفاعا قبل العام ٢٠١١، إذ بلغت معدلات البطالة في أوساط الشباب اللبنانيين (اي في الفئة العمرية ١٥–و٢٤ سنة) ٣٤٪ في العام ٢٠١٠.[٨٠] في حين أن معدلات البطالة في صفوف الفلسطينيين الذي يعيشون في لبنان كانت أعلى. ويأتي ذلك مقارنة بمعدلات البطالة المرتفعة بين اللاجئين السوريين المسجلين، التي تُقدَّر، وبحسب منظمة العمل الدولية، «بحوالى أربعة أضعاف معدل النسبة المسجَّلة في لبنان».[٨١] والواقع أن هذه التقديرات، كما تاريخ العمالة السورية في لبنان، تزيد من تعقيدات سرد التأثير الحقيقي لتداعيات تدفق اللاجئين السوريين على معدلات البطالة والعمالة اللبنانية.

٧٥ مقابلة مع ٩ متحدِّثين في إطار مجموعة تركيز، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٧٦ البنك الدولي، «تقييم الأثر الإقتصادي والإجتماعي الناجم عن الأزمة السورية»، بالإنكليزية، ٢٠/٠٩/٢٠١٣، ص. ٨٣،
/٢٠١٣٠٩٢٤١١١٢٣٨_٠٠٠٣٣٣٠٣٧/٢٤/٠٩/٢٠١٣/http://wwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB
pdf.٨١٠٩٨٠LB٠box٣٧٩٨٣١B٠٠P١٤٧٥٤٥٠٠PUBLIC٠/Rendered/PDF
[الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

٧٧ جون كالكرافت، **المصدر نفسه المذكور سابقا**، ٢٠٠٩.

٧٨ البنك الدولي، «تقييم الأثر الإقتصادي والغجتماعي الناجم عن الأزمة السورية»، بالإنكليزية، ٢٠/٠٩/٢٠١٣، ص. ٨٣،
/٢٠١٣٠٩٢٤١١١٢٣٨_٠٠٠٣٣٣٠٣٧/٢٤/٠٩/٢٠١٣/http://wwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB
pdf.٨١٠٩٨٠LB٠box٣٧٩٨٣١B٠٠P١٤٧٥٤٥٠٠PUBLIC٠/Rendered/PDF
[الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

٧٩ منظمة العمل الدولية، «نحو إحقاق العمل اللائق في لبنان: المشاكل والتحديات على ضوء التصدي لأزمة اللاجئين السوريين»، بالإنكليزية، ١٠/٠٦/٢٠١٥، ص. ٣٥–٣٦،
pdf.٣٧٤٨٢٦_groups/public/---arabstates/--- ro-beirut/documents/publication/wcms/http://www.ilo.org/wcmsp٥ .
[الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

٨٠ **المرجع نفسه** ص.٢١.

٨١ **المرجع نفسه** ص.٣٦.

والحقيقة أن الحد من الوصول إلى الإقتصاد غير النظامي عبر إلزام أي لاجئ سوري بالتوقيع على «تعهّد بعدم العمل» يكتسب دلالات خاصة بالنسبة إلى ديناميات عمل/بطالة اللاجئين السوريين في بيروت، لا سيما وأن قطاعات عديدة، كالزراعة، والخدمات، والبناء، فمثلا، لطالما اعتمدت بشكل كبير على العمالة غير النظامية.

وفي هذا السياق، تقدّر منظمة العمل الدولية بأن مستويات العمالة غير النظامية في قطاع البناء تلامس ٨٠,٧٤٪ (تتفوق عليها فقط المستويات المسجلة في قطاع الزراعة والبالغة ٩٢,٤٧٪)، ما يجعل من المستبعد أن يحصل أي لاجئ سوري غير مسجَّل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقادر على العمل في هذه القطاعات بالتحديد، على كفالة رب عمله، وأن يتم بالتالي توظيفه «بشكل نظامي»، تماشيا مع المتطلبات الجديدة المنظِّمة للإقامة.[٨٢] والجدير ذكره أنه بينما العمل النظامي يوفِّر مرونةً لرب العمل والعامل على حد سواء، إلا أنه ينجم عنه أثر بالغ على العامل لعدم منحه هذا الأخير فرصة الوصول إلى أي شبكة من شبكات الأمان الإجتماعي. كذلك، لن تتسبب القيود المفروضة على العمل غير النظامي إلا بالمزيد من التهميش لأولئك الذين يعتمدون عليه؛ الأمر الذي يؤثِّر تأثيرا سلبيا على السوريين الذين يسعون إلى إيجاد فرص عمل.

أضف إلى ذلك أن قطاع البناء يتميز بحيوية بارزة إذ شهد طفرةً واسعة النطاق منذ الشروع بعمليات إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب الأهلية، ولا سيما في عهد رئيس الحكومة رفيق الحريري الذي دعم العديد من خطط إعادة الإعمار لمدينة بيروت. والواقع أن هذا القطاع تهمين عليه تقليديا القوى العاملة السورية من الذكور، مع وجود ملحوظ لليد العاملة الفلسطينية. فمثلا، شكّل الفلسطينيون الذين يعيشون في لبنان ٢٤٪ من إجمالي القوى العاملة في قطاع البناء في العامين ٢٠١٠– و٢٠١١. [٨٣] إلى ذلك، ووفقا لتقديرات أخرى، تمثِّل نسبة السوريين العاملين في قطاع البناء وحده للعامين ٢٠١٣، و٢٠١٤، ١٢٪ من مجموع القوى العاملة السورية في لبنان، علما أن نسبة السوريين العاملين في قطاع الخدمات تفوق نسبة العاملين في مجال البناء مع بلوغها نحو٣٦٪.[٨٤] وعلى الرغم من أن الحكومة اللبنانية عملت على تيسير وصول السوريين إلى فرص العمل في بعض هذه القطاعات، لا سيما في قطاع الزراعة[٨٥]، فإن التعهد بعدم العمل يشكّل مصدر قلق إضافي للعاملين من اللاجئين السوريين الذين يحاولون كسب ما يكفي من المال للإستجابة إلى احتياجاتهم عبر اللجوء إلى فرص عمل غير نظامية. والواقع أن مثل هؤلاء الأشخاص لن يشعروا بخوف متزايد من أن يتم توقيفهم، وأن يخسروا بالتالي وضعهم، في حال عُسر عليهم وهم يمارسون عملهم فحسب، بل أنهم سيتعرَّضون بشكل دائم للاستغلال، ويجدون أنفسهم مجبرين على القبول بظروف عمل أشد قساوةً وأقل استقرارا. وفي الوقت عينه، سيستمر تنامي الضغط والإعتماد على منظمات الإغاثة الدولية، إذ إن اللاجئين سيتحمَّلون مشقة البحث/تأمين فرص عمل نظامي وغير نظامي.

من جهة أخرى، كشفت المقابلات التي أجريناها مع عمال سوريين ولبنانيين على حد سواء، كما مع أصحاب أعمال في بيروت أنهم يشعرون بالقلق إزاء أثر القيود الجديدة المفرضة على تشغيل السوريين. وقد ذكر أصحاب الأعمال اللبنانيين في هذا الصدد أنه يصعب عليهم إيجاد يد عاملة لبنانية لتشغيلها، وأنهم يتوقّعون أن تؤثِّر القيود الجديدة المفروضة على السوريين على أعمالهم. وفي مقابلة أجريناها مع رئيس جمعية تجار الحمراء، السيد زهير عيتاني، أفاد هذا الأخير بأن اليد العاملة السورية ضرورية للإقتصاد اللبناني، وبأن عرض اليد العاملة اللبنانية ضئيلٌ للغاية للوظائف المتدنية الأجر، مثل التنظيف، وتوفير الخدمات الأساسية في المتاجر، ..الخ[٨٦]. هذا على الرغم من الإنتقادات التي وجَّهها لوجود ماسحي الأحذية، وبائعي العلكة والزهور، والمتسوّلين المشردين، وأطفال الشوارع في الحمراء، زاعما مرارا وتكرارا أن هذا الواقع أثّر سلبا على سمعة الحمراء كشارع سياحي، وأدى إلى تراجع الأعمال فيه.

---

٨٢ **المرجع نفسه** ص.٣٥–٣٦.

٨٣ **المرجع نفسه** ص. ٣٢

٨٤ **المرجع نفسه** ص. ٣٧

٨٥ في قطاع الزراعة، يُمنح الرعايا السوريون وأفراد أسرهم إذن دخول موسمي لمدة ستة أشهر من أجل تأدية الأعمال الزراعية، على أن يقوم رب عملهم اللبناني في المقابل بتقديم مستندات عديدة للأمن العام، بما فيها، «تعهد بالمسؤولية» عن العامل الزراعي المستَخدَم. وتوجز المديرية العامة للأمن العام هذه المستندات في قسم منفصل على صفحتها الإلكترونية، الأمن العام، General Security, "Al-Iqamat Av٪Al-Ra'ya al-Suriyoun". http:// www.general-security.gov.lb/residence/٪D٨...، [الزيارة الأخيرة في ٠٥/٠٧/٢٠١٥].

٨٦ مقابلة مع السيد زهير عيتاني، الحمراء، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

وفي السياق نفسه، ذكر بعض أرباب العمل مِّمن أجرينا مقابلات معه، أنهم يستعنون باليد العاملة السورية، بغض النظر عن القيود المفروضة، حتى وإن كان ذلك يُعرِّضهم لخطر أن تحرر بحقهم محاضر ضبط وغرامات. فمثلا أشار أحد صاحب عمل في منطقة مار مخايل إلى أنه أجبر على تقليص ساعات عمل موظفه السوري للتخفيف من خطر ضبط أي منهما لمخالفتهما العمالة النظامية. وتعويضا عن الساعات الضائعة، ومن أجل الحؤول دون تسديد رسوم الكفالة التي يدعي أنه لا يسعه تحملها، فهو اليوم يستعين باليد العاملة الأجنبية المتواجدة في الوقت الحاضر في لبنان، على غرار العاملين السريلانكيين، والأثيوبيين الذين لديهم أصلا كفيل، ويرغبون في العمل في هذا القطاع.[٨٧]

لذا، وبينما يمكن أن تأتي التدابير المتخَّذة لفرض قيودٍ على العمالة غير النظامية تقنيا لصالح العمال السوريين الذين بات بوسعهم الآن بالمبدأ الحصول على أيام إجازة والإستفادةً من المنافع الموفّرة على أرض الواقع، إلا أن هذه القيود لا تُجبر أرباب العمل على الإمتثال لتنظيمات العمل الجديدة، وتوفير عمالة كاملة للعاملين لحسابهم. إلى ذلك، وفي حين يقضي الحل الذي تقدِّمه الحكومة اللبنانية بأن يؤمِّن العامل كفالة رب العمل، إلا أن العديد من العمال السوريين وأرباب العمل اللبنانيين أفادوا بأن طلب الكفالة الذي تقدَّموا به جوبه بالرَّفض بدون أي تبرير ملائم. وهو توجه يعكس بالنسبة إليهم السياسات الأوسع المنتهجة والهادفة إلى إبعاد السوريين عن سوق العمل اللبنانية، وعن لبنان. وفي هذا الإطار، وفي سياق أحاديث غير رسمية دارت مع العديد من الموظَّفين والمسؤولين في وزارة العمل، تم التطرق إلى الرشوة المدفوعة من أجل الإستحصال على إجازات عمل للسوريين.[٨٨] وإن هذا الأمر يدفع بهؤلاء العمال، والذي يكون السواد الأعظم منهم من اللاجئين، إلى القبول بالمزيد من ظروف العمل غير النظامية والآمنة، بما يعرِّضهم للمخاطر القانونية.

وبصورة عامة، يجري استخدام السوريين في مناصب لا تتوافق مع مؤهلاتهم أو خارج مجال اختصاصهم. ويُشكل هذا الواقع ظاهرةً واسعة الإنتشار بين السوريين ممن تم إجراء مقابلات معهم في منطقة الحمراء، مار مخايل، صبرا وشتيلا، وسن الفيل، وسد البوشرية)، والذين لا يعملون في قطاعَي البناء والزراعة، سواء أكانوا مسجَّلين كلاجئين، أوسوريين متوسِّطي الحال، أو يحظون بكفالة رب عملهم–. ويمكن وضع هذه الظاهرة في خانة مفهوم «خفض الرتبة»، أو خسارة الرأسمال الإجتماعي والإقتصادي، الأمر الذي ينجم عنه أثار اجتماعية واقتصادية عديدة ليس على المجتمعات المحلية وحسب، بل أيضا على سوق العمل بعامة؛ وهي آثار، تتمثل ضمن أمور أخرى، في الركود في التنقل الإجتماعي والإقتصادي.

وفي هذا السياق، أفاد عضو في مجموعة دعم غير حكومية سورية محلية بأن السوريين متوسطي الحال ماليا الذين يعجزون عن إيجاد فرصة عملن يعوِّلون على بناء علاقات مع المجتمعات السورية المحلية، لتأمين عمل غير نظامي لهم عبر هذه المجتمعات. ويشتمل ذلك على أطباء، ومحامين، وأساتذة يبدأون بالعمل التطوعي ضمن المجموعات أو المنظمات السورية، ليتمكنوا في ما بعد من الحصول على المال لقاء تأديتهم بعض المهام أو الأعمال الصغيرة.[٨٩] وغالبا ما لا تستوجب المهام الموكلة إليهم استخدام مهاراتهم أو تكون عبارة عن وظيفة تزيد مؤهلاتهم عن المطلوب للقيام بها.

كما اشار متحدِّثون آخرون، وهم في الغالب من حملة الشهادات الجامعية، إلى أنه يتم الإستعانة بهم في قطاع الخدمات المتدني الأجر نوعا ما، مثل في الحانات، والمطاعم، والمتاجر الواقعة في أكثر الأحيان في منطقة الحمراءـ، فضلا عن أنهم يتقاضون عادة أجورا زهيدة للغاية، تتراوح، بحسب المتحدِّثين معنا، بين ٥٠٠ و٧٠٠ دولار أميركي في الشهر. وهو

٨٧ مقابلة مع صاحب عمل صغير في مار مخايل، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٨٨ وفقا للأحاديث غير الرسمية التي دارت مع موظَّفين ومسؤولين في وزارة العمل، تموز/يوليو ٢٠١٥. عادة ما تقوم السلطات اللبنانية بإدراج الرعايا السوريين الذي يتقدَّمون بطلب تجديد إقامتهم ضمن فئتين: فالفئة الأولى تضم السوريين المسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حين تشتمل الفئة الثانية على الأشخاص غير المسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبينما يتعين على اللاجئين المسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم بطاقة تسجليهم، إلى جانب توقيع تعهد بعدم العمل، فإنه يجب على اللاجئين غير المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تأمين «تعهد بالمسؤولية» صادرٍ عن مواطن لبناني يتلزم بموجبه هذا الأخير بالتقدم بطلب للحصول على إجازة عمل من وزارة العمل للشخص السوري المعني أو لمجموعةٍ من السوريين، أو بكفالة أو استضافة أسرة. راجع منظمة العفو الدولية، «اللاجئون السوريون على سفير الهاوية في مواجهة القيود المتزايدة المفروضة في لبنان»، بالإنكليزية،
https://www.amnesty.nl/sites/default/files/public/pushed_to_the_edge_syrian_refugees_face_ increased_restrictions_in_lebanon.pdf، [الزيارة الأخيرة في ٠١/١٠/١٥].

٨٩ مقابلة مع مواطن سوري في منتصف العمر ومتوسِّط الحال يعيش في بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

مبلغ بالكاد يغطي بدل الإيجار الشهري. لذلك، وجد المتحدِّثون معنا بغالبتيهم أنفسهم مجبرين على العيش في ظروف صعبة وغير مستقرة، أو إستدانة الأموال من أصدقائهم وأنسبائهم بشكل منتظم.

كذلك، تسعى النساء السوريات من الطبقة الوسطى إلى تأدية أعمال ضمن المنظمات أو مجموعات الدعم السورية. ومن بين القطاعات التي تستعين بالنساء السوريات في بيروت، نذكر متاجر الألبسة، والحانات، وهما مجالان يسجلان عادة طلب محدد على الإناث. وقد شرحت في هذا السياق إحدى النساء ممن أجرينا مقابلات معهن، «أنه يتوقّع من المرأة السورية التي تعمل في هذه المتاجر والحانات أن تكون جميلة المظهر، ولبقة في تصرُّفاتها، والا تفارق الإبتسامة وجهها».[٩٠] وإن هذه المطالب التمييزية تولِّد لدى المرأة شعورا باللاأمان في مكان العمل، إذ يُتوقّع منها الإمتثال التام لها، والتساهل مع مضايقات أرباب العمل والعملاء. وفي حين يمكن أن تتعرض المرأة اللبنانية لمعاملة مماثلة متحيّزة جنسيًا، إلا أنه من الأهمية بمكان ألا يغيب عن بالنا تداخل الشعور بالخوف من الأوضاع غير القانونية، والعمالة غير القانونية، فضلا عن النقص في فرص العمل المتاحة للمرأة السورية، بما من شأنه زيادة قابلية تأثرها بحالات كهذه، والحد من قدرتها على طلب المساعدة في حال وقوعها ضحية لحالات التمييز.

أضف إلى ذلك، انتشار ظاهرة عدم توافق عمل الأفراد مع اختصاصاتهم، و/أو تأديتهم أعمال دون مستوى تحصيلهم العلمي في صفوف الأجيال السوريين الأكبر سنا المقيمين في بيروت منذ ما قبل ٢٠١١. فمثلا، شدَّد مالك متجر سوري يقيم في لبنان بشكل قانوني منذ ٣٠ سنة على أنه لطالما عجز عن تأمين فرصة عمل له في مجال اختصاصه، رغم تلقيه علمه في الخارج.[٩١] وفي حين ترتبط هذه الظاهرة بتنامي معدلات البطالة، وهو ما يدفع بالأشخاص من ذوي المهارات العالية إلى القبول بفرص عمل موقتة في وظائف متدنية المهارات (أو إلى الهجرة، في حال استطاعوا ذلك)، إلا أن القيود المفروضة على أنواع الأعمال التي يُسمح للسوريين بالقيام بها في لبنان، تؤدي أيضا دورا أساسيا في تكريس ظاهرة «تخفيض الرتبة» بين السوريين.

وفي العديد من الحالات، وُصفت بيئة العمل بالمزعجة والإستغلالية. وقد تطرق المتحدِّثون معنا بغالبيتهم في هذا السياق إلى تدني الأجور التي يتقاضونها، إلى جانب ساعات العمل الطويلة، وغياب الإجازات والعطل، والسلوكيات أرباب عملهم التعسفية /التمييزية. ومرد هذا الوضع بالنسبة إلى بعض منهم إلى كونهم سوريين، في حين يتحدث البعض الآخر عن تعرض اللبنانيين والفلسطينيين لحالات مماثلة. وبالنسبة إلى العديد من المتحدِّثين معنا، تدفع هذه الظروف غير المستقرة بهم إلى تغيير مكان عملهم مرارا بحثا عن ظروف عمل ومعاملة أفضل. وهكذا، صرح أحدهم قائلا:

> «تركت عملي لأن مديري كان يعمل على تخفيض أجري مبرِّرا ذلك أمام مالك الشركة بأن هنالك أموال مفقودة من الصندوق، على الرغم من أنني سلمت الصندوق بالكامل بدون أي أي فلس بالناقص. ولكن، من غير الممكن أن يقول له أحدهم اي شيئ.»[٩٢]

إلى ذلك، تسجل ظاهرة عمالة الأطفال[٩٣]، والعمل في الجنس[٩٤] ضمن قطاعات العمل غير النظامية أرقاما ملحوظة ومتنامية في صفوف السوريين في بيروت. وهي ظاهرة قدّمها ممثل مؤسسة المخزومي كمثال على آليات المواجهة السيئة التي يعتمدها اللاجئون للتصدي للمصاعب الإقتصادية إذ صرح قائلا:

> «عمل برنامج الأغذية العالمي على تخفيض المساعدة الغذائية التي يقدِّمها للاجئين السوريين شهريا من ١٩ إلى ١٣ دولارا أميركيا في تموز/يوليو ٢٠١٥، في خلال شهر رفضان، في الوقت الذي ترتفع فيه الاسعار بشكل خاص في بيروت. وماذا فعل عندها الأفراد؟ قاموا بإخراج أولادهم من المدرسة للعمل. وهذا خير

---

٩٠ مقابلة مع امراة سورية ناشطة في المجتمع المدني وتعمل في بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٩١ مقابلة مع صاحب عمل سوري في منطقة فرن الشباك، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٩٢ مقابلة مع شخص سوري مقيم في بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٥.

٩٣ «الأطفال من اللاجئين السوريين مجبرون على البحث عن فرصة عمل—بالصور»، بالإنكليزية، صحيفة ذو غارديان، ١٢/٠٦/٢٠١٤، http:// sp-syrian-refugee-children-in-lebanon-forced-to- seek--/١٢/jun/٢٠١٤/www.theguardian.com/global-development work-in-pictures، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/١٥].

٩٤ آشلي غالاغير، «اللاجئون السوريون يتحولون إلى ممارسة البغاء في الحانات الليلية»، بالإنكليزية، **فايس نيوز**، ١١/٠٦/٢٠١٤، https:// news.vice.com/article/syrian-refugees-are-turning-to-prostitution-at-super-nightclubs، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/١٥].

دليل على آليات المواجهة السيِّئة للغاية التي يعتمدها الأفراد. فعمالة الأطفال في تنامي، ومعدلات الإجرام والبغاء في تزايد، كما أن معدلات الجريمة، وحالات الإستغلال الجنسي آخذةٌ في الإرتفاع.»[٩٥]

٤/٣. الأمنَنَة وتجديد ديناميات الرقابة في بيروت

ويكمن المحرِّك الأساسي لإعتماد سياسات جديدة منظِّمة لإقامة اللاجئين السوريين في لبنان بشكل عام، وفي بيروت بنوع خاص، في الخوف من حصول «انهيار» أمني بسبب حالة اللااستقرار والمخاطر الأمنية الفعلية والمتخيلة. والواقع أن الأحداث المُخلّة حقا بالأمن كسلسلة السيارات المفخّخة في بيروت في العام ٢٠١٣، والنزاعات المسلّحة والإضطرابات المسجَّلة في طرابس، ومختلف المواجهات المسلّحة الواقعة في بيروت وضواحيها، دفعت بقوى الأمن الداخلي إلى إعادة تنظيم عملياتها اليومية، وخططتها الأمنية.

وهكذا، اعتمد الجيش، وقوى الأمن الداخلي «خطة أمنية» جديدة اعتبارا من ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ تعكس خططا سابقة مماثلة تم تطبيقها في مدينة بيروت، كما في مناطق أخرى، نذكر منها على سبيل المثال، البقاع، وطرابلس، وعكار. وقد اشتملت هذه الخطة بالتحديد بصورة رئيسية على إعادة تنظيم وجود الجيش وقوى الأمن الداخلي في ضاحية بيروت الجنوبية بالتعاون مع حذب الله، إلى جانب الإنتشار الواسع لعناصر وحواجز قوى الأمن في مواقع مختلفة ضمن شوارع بيروت. ووفقا لبيان صادر عن قيادة الجيش، فإن الأهداف المرجو بلوغها من خلال اعتماد هذه الخطة الأمنية تمثَّلت بما يلي:

في إطار ترسيخ الأمن والاستقرار في العاصمة بيروت وضواحيها، ومكافحة الجرائم المنظمة وملاحقة المشبوهين والمطلوبين الى العدالة، باشرت وحدات من الجيش بالإشتراك مع وحدات من قوى الأمن الداخلي والأمن العام، بتنفيذ خطة أمنية واسعة تستمر لعدة أيام. على أن تشمل الإجراءات المنفذة، إقامة حواجز ثابتة وظرفية مكثفة، وتفتيش السيارات والتدقيق في هوية العابرين، وتسيير دوريات مؤللة وراجلة في الطرق الرئيسة والداخلية، بالإضافة إلى عمليات دهم بحثا عن المطلوبين والمشتبه بهم ولضبط الممنوعات على اختلاف أنواعها.[٩٦]

لكن الأثر الفعلي لهذه التدابير الأمنية يبقى غير واضح. فمن جهة، تفيد قوى الأمن الداخلي بنجاح هذه العمليات عبر إعلانها بشكل دوري أنواع التوقيفات، وعمليات الضبط المنفَّذة. وفي هذا السياق، شدَّد وزير الداخلية نهاد المشنوق عدة مرات على نجاح الخطة الأمنية في بيروت، ودورها في إعادة النظام، وتوقيف المطلوبين إلى العدالة.[٩٧] ومن جهة أخرى، لا تحقِّق خطة كهذه إلا إعادة هيكلة موقتة، ولا تغير ديناميات اللاأمان الموجودة في المدينة أو تتصدى لأسبابها الجذرية. ولسوء الحظ، رفضت قوى الامن الداخلي طلبات المقابلة الموجَّهة إليها للتطرق إلى هذا الموضوع.

أما على الأرض، فجوبهت التدابير الأمنية هذه بشكوك واسعة. وهكذا فإن الاشخاص الذين أجرينا مقابلات معهم عبَّروا عن استيائهم الكبير إزاء أداء العناصر والأجهزة الأمنية. وهو أمر يتوافق مع الشعور بعدم الثِّقة المعمَّم إزاء الأجهزة الامنية في كافة أرجاء لبنان.[٩٨] فمثلِا، اشتكى مالك حانة لبناني في منطقة مار مخايل من انه في حال وقوع حادث أمني محلي، واتصاله بالدرك، فإنه متأكِّد من أن عناصر الدرك لن يأتوا لنجدته. لذا فهو يشعر بأنه لا يمكنه التعويل عليهم، وبأنهم غير قادرين على المحافظة على الأمن بشكل عام.[٩٩] وإن هذا الواقع بالتحديد محبط بالنسبة إليه، سيما وأنه

---

٩٥ مقابلة مع ممثِّل مؤسسة المخزومي، تموز/يوليو ٢٠١٥.

٩٦ يمكن إيجاد نص البيان باللغة العربية في المقال التالي الذِّكر: «الجيش: الخطة الامنية في بيروت وضواحيها مستمرة»، **جريدة النهار**، ٢٨/٠٤/١٥. [الزيارة الأخيرة في ١٤/٠٧/٢٠١٥].

.https://news.vice.com/article/syrian-refugees-are-turning-to- prostitution-at-super-nightclubs .

٩٧ راجع مثلا: «المشنوق أثنى من الضاحية على تعاون البلديات: حقَّقنا في فترة قصيرة جزءًا كبيرًا من الأمن»، **جريدة النهار**، ٣٠/٠٤/٢٠١٥، -٢٣٣٠٨٣//http://newspaper.annahar.com/article ...id=٢٣٣٠٨٣، [الزيارة الأخيرة في ١٦/٠٧/٢٠١٥].

٩٨ راجع مثلا الرسم المعلومات المعنون: «ما رأيكم بمزوِّدي الأمن؟» منظمة إنترناشونال أليرت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. http://www. international-alert.org/resources/publications/lebanon-people- security-infographics، [الزيارة الأخيرة في ٢٥/٠٧/٢٠١٥].

٩٩ مقابلة مع مالك حانة في منطقة مار مخايل، حزيران/يونيو ٢٠١٥

قبل أسبوع فقط من تاريخ إجراء المقابلة، طلبت القوى الأمنية من المقاهي، والحانات الواقعة في منطقتَي الجميزة ومار مخايل إزالة طاولاتها الخارجية. وهو أمرٌ يعتبره مالك الحانة هذا مضرا بالعمل في فترة الصيف. كما أن هذه التدابير لا تشكِّل برأيه تدخلات غير ضرورية بحياة الأفراد وحسب، بل إنها مسيئة لهم أيضا لكونها تزيد من حدة الكراهية بدلا من إسهامها في المحافظة على الأمن.

إلى ذلك، تحدَّث السوريون جمعيهم الذين أجرينا مقابلات معهم عما عاشوه من تجارب عنيفة، ومُهينة، وسلبية بالإجمال على الحواجز، وفي مقرات الأمن العام. والواقع أن إقامة حواجز جديدة أشعرهم باللاأمان في التنقُّل في المدينة، لا سيما مع انتهاء صلاحية أوراقهم.

ونقل في هذا الصدد أحد الأفراد ممن أجرينا مقابلات معهم قصة صديق له كان يستقل فانا للنقل العام من الضاحية، ففوجئ بحاجز جديد. وخوفا من أن يتم توقيفه لتجاوزه فترة الإقامة الممنوحة له على تأشيرة الدخول، قفز من الفان لتجنب الحاجز.[١٠٠] وقد شرحت امرأة سورية متحّولة جنسيًا من اللاجئين أجرينا مقابلة معها[١٠١] أنها ما زالت تخشى من أن يتم توقيفها في الشارع أو احتجازها لأن جنسها لا يتوافق مع أوراقها الثبوتية، رغم أن أوراقها قانونية، وتسجليها لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صالحٌ.[١٠٢]

كذلك، تشاطر معنا العديد من الأشخاص الذين أجرينا مقابلات معهم قصصا عن المعاملة المهينة التي تعرضوا لها في خلال زيارتهم المطلوبة إلى الأمن العام، بحيث أُجبروا على الإنتظار وقوفا لساعات طويلة تحت الحر وهم يصطحبون معهم أولادهم، بينما يتم السخرية منهم، والصراخ عليهم، وإعطاؤهم معلومات مغلوطة عمدا بشأن أوراقهم.[١٠٣] وفي خلال إحدى المقابلات التي أجريت ضمن مجموعة التركيز، أفاد العديد من الأشخاص بأن شجارا وقع بين رجلٍ سوري وآخر لبناني داخل مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد لجأ هؤلاء إلى هذا المثال لتبيان فكرة مفادها ما يلي»إنْ وقع شجار كهذا داخل مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فكم بالأحرى هو حال الوضع الأمني في الخارج». وبحسب قولهم، تعكس حوادث مماثلة ضعفهم الكبير إزاء حالات اللاأمان التي يختبرونها ليس فقط في الفضاء العام، بل أيضا عندما يتعاملون بنوع خاص مع السلطات.

وفي تعليق على المعاملة المُهينة المتفشية التي يلقاها السوريون بشكل عام، أعربت امرأتان سوريتان ناشطتان في المجتمع المدني السوري في بيروت أجرينا معهما مقابلات عن قلقهما الشخصي إزاء ردَّة فعل الرجال السوريين حيال سوء المعاملة التي يتعرَّضون لها. وكما قالت إحدى النساء اللواتي أجرينا مقابلة معهن: «فإن الدولة تساهم في نشوء ما تخشاه تماما».[١٠٤] فبحسب هذه الأخيرة، إن المعاملة المُهينة التي يتعرَّض لها الرجال السوريون على يد القوى الأمنية، إلى جانب القيود الجديدة المفروضة على تحركاتهم، وعملهم، وإقامتهم تشكّل عنفا شخصيا وهيكليا لا يُحتمل من شأنه أن يزيد من خطر تصلب سلوكٍ السوريين الذين يعيشون في لبنان، ما قد يؤدي إلى حالة اللااستقرار التي تسعى الدولة جاهدة إلى تجنبها. كذلك، لخّصت امرأة أخرى أجرينا مقابلة معها مخاوفها على الشكل التالي: «هناك أعدادٌ متزايدة من السوريين، والشباب السوريين الذين يَلقَون معاملة سيّئة. وأنا أخشى ألا يحتمل هؤلاء بعد اليوم الإهانات. فأعداد السوريين بلغت حدا خطيرا حتى بات من الممكن أن ينفجر الوضع».[١٠٥] وعلى الرغم من أنٍ هذه المخاوف تتزامن مع الخطاب المناهض للسوريين المنتشر في لبنان والذي يصف الرجال السوريين بالعنيفين وبأنهم يُشكّلون تهديدا للأمن، إلا أنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على تصورات النساء السوريات المتعلقة بالديناميات السائدة في مُحيطهن.

ويشير ما أجريناها من مقابلات وبحثٍ ميداني إلى أن الحملات والتدابير الأمنية العامة تزيد من حالات التوتر والعنف إزاء الأشخاص المهمَّشين اجتماعيا واقتصاديا. لذا، فإن هذه التدابير تفاقم ضعف هؤلاء الأشخاص بدلا من أن توفر

١٠٠ مقابلة شخصية، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٠١ مقابلة مع مجموعة تركيز في بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٠٢ عادة ما يواجه الأشخاص المتحوِّلون جنسيا (السوريون واللبنانيون على حد سواء) عوائق مماثلة لا تؤثّر على تنقّلهم في المدينة فحسب، بل أيضا على وصولهم إلى أي مكان أو خدمة تتطلّب منهم تقديم هوية. للمزيد من المعلومات، راجع أحمد صالح، وأدريانا قبيعة، «تجربة النساء الترانس مع الاعتقال والاحتجاز في بيروت: دراسة حالة»، بالإنكليزية، مجلة Civil Society Review، مركز دعم لبنان، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.: دراسة حالة».

١٠٣ مقابلة مع اللاجئين السوريين في إطار مجموعة تركيز في بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٠٤ مقابلة شخصية، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٠٥ مقابلة شخصية، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

لهم في الواقع الأمن والسلامة الشخصية. وبالتالي، تتأتى عن هذه التدابير المتَّخذة أساسا لصون استقرار البلاد، نتائج عكسية تفاقم شعور اللاجئين بالإحباط.

وتتجلى آليات الأمنَنَة في بيروت عمليا بلجوء السكان جميعهم (أي المواطنين، والعمال، واللاجئين) إلى سلوك الرقابة الذاتية، من أجل تذليل الصعوبات المرتبطة بأنظمة الدولة الأمنية التي غالبا ما تنطوي على تجارب غير سارة بدءً من الإستجواب، والبحث، وصولا إلى مخاطر التعرُّض للمضايقات، والعنف الجسدي على يد عناصر الأمن، والتوقيف، و/أو الإحتجاز.

وفي هذا السياق، يفترض التنقُّل في بيروت التغلب على المصاعب المرتبطة بنقاط التفتيش القديمة، والجديدة، والدائمة منها كذا الموقتة، كما بالدخول والخروج من مختلف الأحياء المصطبغة بطابع طائفي خاص.[١٠٦]

وبينما يختار المواطنون اللبنانيون أيضا تجنُّب بعض الحواجز وتغيير مسار تحركهم بما يتوافق ومعرفتهم بشبكة المدينة الأمنية، اختلفت بشكل ملحوظ دينامية هذه المصاعب المرتبطة بتحرك السوريين في أرجاء المدينة، سواء أكانوا من اللاجئين أو من غير اللاجئين، لا سيما في سياق التدابير الأمنية المستحدثة التي تنفِّذها قوى الامن الداخلي. وكما سبق وذكرنا، أدى حظر تجوال المفروض على المواطنين السوريين سواء أطَّبقته البلديات المحلية، أو حظي بتأييد السكان المدنيين، إلى تقييد حرية تنقل السوريين مساء وليلا.[١٠٧] و يتعرض كل من يخالف قرار حظر التجوال هذا، للمضايقات، وأحيانا للضرب، وأحيانا أخرى حتى للتوقيف. إلى ذلك، يزيد واقع إجبار هؤلاء الأشخاص بشكل متزايد على العيش في لبنان بصورة غير قانونية، عبر وضع معايير جديدة تنظّم إقامتهم في البلاد، من خطر تعرضهم للعنف على يد المسؤولين عن تحقيق الأمن.

والحقيقة أن خشية وقوع هذه الحوادث تدفع بالعديد من الأشخاص إلى الحد بشكل ذاتي من تنقلاتهم النهارية والليلية. فمثلا، أفاد أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات من الطبقة السورية الثرية بأنه ما زال يخاف من تعرضه لسوء المعاملة على يد عناصر الأمن، رغم إقامته بلبنان بصورة قانونية. ونظرا إلى أنه من المعروف أن ضباط الأمن يعملون على تفتيش هواتف الأشخاص الذين يَعملون على توقيفهم، واستجوابهم (رغم عدم تمتعهم بالحق القانوني للقيام بذلك)، يخشى أن يجد هؤلاء على هاتفه ما يزعجهم أو يكشف عن تفاصيل مرتبطة بحياته الجنسية الخاصة. وكدليل على ذلك، أخبرنا بأن الدرك أقدموا على توقيف رفيقه في الشارع، ومن ثم على معاقبته بعد اكتشاف الإنتقادات الموجَّهة إلى الضباط الأمن في الدردشات المسجَّلة على هاتفه. لذا فهو يعمل، ومنذ سماعه ما جرى لرفيقه، على إلغاء كافة الرسائل من هاتفه، ولا يعتمد كثيرا الرسائل الخطية للتواصل مع الآخرين. كما أشار إلى أنه يتجنَّب ذكر الأحداث أو المنظَّمات المعروفة بدفاعها عن حقوق المثليين خوفا من اتهامه بالمثلية الجنسية، واستجوابه بالتالي بشأن جنسانيته.[١٠٨]

كذلك، صرح مواطنون سوريون يقطنون في منطقة الحمراء أنهم يشعرون نسبيا بالأمان في مكان سكنهم. وفي السياق نفسه، ذكر أحد ملاك متجر للهواتف الخليوية دخل لبنان قبل بضعة أشهر بسمة سياحية، أنه يشعر بأمان أكبر بسبب وجود أصحاب أعمال تجارية سوريين آخرين في الشارع نفسه. وفي رد على سؤال وجِّه إليه بشأن المداهمات المنفَّذة من أجل إخلاء الشوارع من المتسوِّلين وأطفال الشوارع، أشار إلى أنه لم يعلم بأي مداهمة، وما من سبب بالتالي يدعوه للقلق، رغم أن أوراقه غير نظامية. غير أنه يريد تجنُّب تعريض نفسه لخطر الخروج من شارع الحمراء إذ صرح أنه «لا يخفى على أحد أن الأعمال المرتبطة بالأجهزة الخليوية هي الاكثر ازدهارا في منطقة الضاحية، لكن لا يسعني نقل أعمالي إلى هناك؛ فالمنطقة غير آمنة لشخص مثلي. لذا فإنني أستعين بوسيط يعمل على إدخال البضائع وإخراجها بالنيابة عني [...]، إذ لا أجرؤ شخصيا على الذهاب إلى هناك».[١٠٩] وفي السياق نفسه، أفاد بأنه يعمل على تقييد تنقله خوفا على سلامته الخاصة، فيما يعمل على التصدي للمصاعب المرتبطة بالتدابير الأمنية المعتمدة.

١٠٦ يشكِّل الإصطباغ االطائفي الذي يُشير إلى تراجع التنوع في مختلف أحياء المدينة، وتزايد وجود طائفة غالبة واحدة في منطقة معيَّنة وسيطرتها عليها، ظاهرةً متنامية في بيروت، إذ إنها ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات الإسكان الليبرالية الجديدة في المدينة، اجتماع مع ممثِّل منظمة التأهب الدولي/إنترناشونال اليرت، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٠٧ بحلول العام ٢٠١٤، طبقت ٤٥ بلدية على الأقل في مختلف المناطق اللبنانية قرارات حظر التجوال، راجع مايا الحلو، «اللاجئون في ظل قرارات حظر التجوال: حربٌ تشنها البلديات اللبنانية ضد الفقراء»، بالإنكليزية، **المفكرة القانونية**، ٢٢/١٢/٢٠١٤، .http://english legal-agenda.com/article.php?id=٦٧٤&lang=en، [الزيارة الأخيرة في ٢٨/٠٧/٢٠١٥].

١٠٨ مقابلة جماعية، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٠٩ مقابلة خاصة، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

أما النساء اللواتي يُقمن في بيروت فيعرفن تمام المعرفة الممارسات الواجبِ اعتمادها لتوفير الرقابة الذاتية، ويلجأن بالتالي بشكل منتظم إلى تدابير مختلفة ذات صلة بحالات اللاأمان الفعلية والمُتصورة، في العلن كما في الأمكنة الخاصة على حد سواء.

وعليه، لا تُعد عملية وضع ضوابط ذاتية ممارسةً محصورة بالرجال الذين يعبرون نقاط التفتيش في المدينة فحسب، بل تشمل أيضا النساء اللواتي ينطوي تحديدهن للـ«مناطق الآمنة» على المناطق الخالية من المضايقات، وأعمال العنف الممارَسَة من قبل الرجال. وقد تطرقت في هذا السياق إحدى النساء من اللواتي أجرين مقابلات معهن إلى ما تعتمده من استراتيجية لتشعر بالأمان كونها شابة سورية عاذبة انتقلت للعيش في مدينة جديدة. وهكذا فإنها وصفت أنها لم تكن تشعر بالأمان في الحمراء في السنة الأولى لوصولها إلى لبنان، ولم يكن لديها اي ضمانات. لكنها عملت بنشاط لتحويل هذا الواقع في السنة الثانية إذ صرحت ما مفاده «كي يشعر المرء بالأمان، عليه أن يحدث بنفسه الأمن والجو المرافق له. فعلى المرء أن يفرض قوَّته».[110] وفي رد على سؤال حول كيف للمرء أن يقوم بذلك، قدَّمت أمثلة على حياتها اليومية، وكيف أنها تؤدي دور المقيم النشط الذي يعتني بالحي وينخرط في خدمة المجتمع المحلي، كما في شؤون المبنى الذي يقطن فيه. وتشير هذه الامثلة جميعها في الواقع إلى مختلف الطرق القائمة على أسس جندرية، وطبقية، و«عرقية» التي يعتمدها السكان للتكيف مع الديناميات الأمنية السائدة في المدينة، ولاستخدام تكتيكات فردية لكي يولِّدوا في نفسهم شعورا بالأمن الشخصي والمجتمعي.

٤/٤. السكن، والفضاء العام والحياة اليومية في بيروت

تم التطرق في الفقرات السابقة بصورة رئيسية إلى ظروف العمل غير المستقرَّة والتدابير الأمنية المشدَّدة لما ينجم عنها من انعكاسات على المواطنين السوريين، من اللاجئين والمقيمين في بيروت. وبالمثل، وكما هو مشار إليه في الفقرات المدرجة في القسم ٢، فإن لهذه الظروف تاريخٌ طويلٌ في لبنان، وفي بيروت، لا سيما بعد انتهاء الحرب الاهلية، وبالتالي فإنها توثِّر منذ زمن بعيد على الحياة اليومية في المدينة، كما على التفاعلات بين مختلف المقيمين.

وبالإضافة إلى الأجور المتدنية، وظروف العمل غير المستقِرَّة، فإن أسعار بدلات الإيجار في بيروت جد مرتفعة، مقارنة على الصعيد الوطني بمتوسِّط دخل المقيمين فيها من جهة، ومقارنة على المستوى العالمي بالأسعار الرائجة في عواصم أخرى أوروبية ومتوسّطية، من جهة أخرى.[111] ويمكن أن تُعزى بدلات الإيجار المرتفعة إلى ما سبق وذكر من نشوء مشاريع بناء عقارية كبيرة تمتثل لمنطق «فجوة الإيجار»، والمقصود بها الفجوة القائمة بصورة رئيسية بين الأبنية القديمة ذات القيمة المتدنية، والعقارات المشيَّدة عليها هذه الأبينة بالتحديد، والتي تقدر بأسعار ومبالغ باهظة. ويؤدي ذلك من جهة إلى هدم المباني القديمة وبناء أبنية جديدة «باهظة»، وارتفاع أسعار الإيجارات بشكل عام في العاصمة، من جهة أخرى. والواقع أن قانون الإيجارات الجديد الصادر في حزيران/يونيو ٢٠١٤، الذي وُضع بغية تحرير عقود الإيجار القديمة، ويستند إلى أسس مُلتبسة قانونا[112]، أدى إلى ترسيخ هذا التوجه بشكل أكبر.[113]

---

١١٠ مقابلة شخصية، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١١١ أدم رسمي، «بيروت مدينة مُكلِفة»، موقع *Now* ٢٢.٠٨.٢٠١٣، https://now.mmedia.me/lb/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥]؛ تصنيف الدول وفقا لتكلفة المعيشة لعام ٢٠١٥ (صادر عن شركة Mercer)، ١٧/٠٦/٢٠١٥، http://www. mercer.com/newsroom/cost-of-living-survey.html، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١١٢ حسين خليفه، «الحق في السكن: الطعن في دستورية قانون الإيجار في لبنان»، بالإنكليزية، **المفكرة القانونية**، ٠٧/٠٧/٢٠١٤.، http://english.legal-agenda.com/article.php?id=٦٢٧&lang=en&folder=articles [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١١٣ تقارير جدلية، «لبنان: رفض قانون الإيجارات الجديد: كتاب مفتوح إلى البرلمان»، **جدلية**، ٠٩/١٢/٢٠١٤، http://www.jadaliyya.com/pages/index/٢٠٢٣١/lebanon_rejecting-the-new-rent-law_an-open-letter-، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥]؛ راجع أيضا المقابلة مع نتالي بدكاش، كبير مسؤولي البرامج، منظمة إنترناشونال أليرت، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

وشكّلت التكلفة المعيشية العالية موضوعا متكرّرا، وبالنسبة إلى غالبية المتحدّثين معنا، حتى أنها باتت للعديد منهم عنصرا محدّدا للمنطقة التي يختارون العيش فيها. وهكذا، فإن العديد من السوريين، من ذوي الدخل المتوسّط والمتدني، يفضّلون العيش منطقة الأشرفية، لا سيما حيّي الجعيتاوي، وكرم الزيتون، على الحمراء. والسبب في ذلك يعود إلى أنه مازال من الممكن إيجاد مسكن لائق نوعا ما، ومعقول التكلفة في هذه المناطق. أما بالنسبة إلى أفراد الأسر السورية المتدنية الدخل، فإنهم يفضّلون الإقامة في الضواحي الشرقية لبيروت (كبرج حمود، والنبعة) كما في الضواحي الجنوبية (أي الشويفات، وشاتيلا)، وذلك بحسب أيضا قرب مكان عملهم. وتظهر أفضليات السّكن هذه أن الإنتماءات الدينية و/أو الطائفية لا تؤدي في غالبية الحالات دورا كبيرا في اختيار مكان السكن. وفي هذا الإطار، وصف غالبية الأشخاص المتحدّثين معنا، من الجنسيّتين اللبنانية والسورية على حد سواء، أحياء المدينة بالمرحّبة بالمقيمين الجدد وبالمنفتحة عليهم. ويمكن القول بالتالي إن تدفق اللاجئين والمهاجرين في السنوات الأربع الماضية ساهم أيضا نوعا ما بتبديد خطوط الفصل القائمة في المدينة منذ انتهاء الحرب الأهلية.

وقد واجه معظم المتحدّثون معنا من الطبقة الفقيرة صعوبات جمة في حياتهم اليومية بسبب التكلفة المعيشية المرتفعة. وهذا ما نقلته لنا شابة سورية تقطن في الحمراء:

> «كنت أطهو كثيرا. ولكن، بما أنني عاطلة عن العمل، أنا وخطيبي قرّرنا توفير بعض المصاريف. فخطيبي يأكل منقوشة أو سندويش في مكان عمله. أما أنا، فآكل سندويش لبنه على الفطور، ولا أتناول بعدها أي شيء آخر طوال النهار. وأحيانا، أقوم بزيارة جارتي عند المساء، فأطلب منها أن تقدّم لي سندويشا آخر.»[١١٤]

كذلك، دفعت الصعوبات المالية، والقيود الجديدة المفروضة على الإقامة التي يواجهها العديد من السوريين بهم إلى الحد بشكل ملحوظ من وجودهم في الامكنة العامة لمدينة بيروت. وفي هذا السياق، تطرق العديد من المتحدّثين أيضا إلى ندرة الأماكن العامة المتوافرة، والمتاحة، والمعقولة التكلفة. وقد شرح لنا أحد الاشخاص من المتحدّثين معنا، وهو شاب سوري يعمل لحساب إحدى منظمات المعونة الدولية، التحديات المختلفة التي يواجهها على الشكل التالي:

> «غالبا ما أجهل إلى أين أذهب. لذا أختار البقاء في منزلي الواقع في منطقة الجعيتاوي. أنا وصديقتي أعتدنا الذهاب للركض على الكورنيش. ولكن، منذ أن غادرت هي البلاد، لم أعد أذهب إلى هناك خوفا من أن يطلب مني أحدهم أوراقي.إذ ليس في حوزتي أي أوراق رسمية. كانت حياتي أسهل عندما كانت تعيش امراة أوروبية إلى جانبي. فأنا لا أستطيع تحمُّل تكلفة الذهاب إلى المطاعم لانها غالية في بيروت. لذا أكتفي بالذهاب من وقت للآخر إلى المطعم. كما أننا كسوريين نعمل على تجنُّب مثلا بعض الحانات الرائجة في الحمراء لأنها تشتهر بخضوعها لمراقبة القوميين (أي الحزب القومي السوري الإجتماعي) أو شعبة المخابرات. وأحيانا أقوم بزيارة الأصدقاء، إلا أنه يتعين علي أيضا أن أكون حذرا. تعرّضت مرة للتوقيف على يد الجيش في منطقة بدارو، والسوديكو. ولا أستطيع الذهاب إلى الضاحية. إذا لا خيار آخر أمامي سوى البقاء في المنزل.»[١١٥]

أضف إلى ذلك أن ندرة الأماكن العامة المتوافرة في بيروت، إلى جانب الكلفة المرتفعة للسكن، وللمنتجات الغذائية، وللنقل، وللحياة الليلية/واللهو، كما تدابير الرقابة العالية المعتمدة ضمن المدينة، كلها عوامل تؤثّر على التفاعل بين مختلف سكان المدينة. ولا يُعد وجود بيئات ملائمة ومنفصلة تعيش فيها مختلف المجموعات وتعزز بروزها هذه التطورات وحده المسؤول عن غياب التفاعل المنتظم بين مختلف الأفراد وانعدام اللقاءات بينهم في الأشهر القليلة الماضية، بل أن اعتبارات عملية أخرى تبرز أيضا في هذا الصدد، تماما كما هو مشار إليه في الإقتباس السابق الذّكر. وبالمثل، تعتبر بيروت مدينة عبور لايعيش فيها المرء إلا عندما تنعدم أمامه الخيارات الاخرى. وفي هذا الإطار، أكد غالبية السوريين والعديد من اللبنانيين ممن تحدّثنا معهم أنهم يبحثون عن فرص لمغادرة البلاد ولبدء حياة جديدة في أي بلد أوروبي أو غربي، حتى أن هذا الأمر شكّل السبب الرئيسي الذي دفع بعض السوريين إلى التسجُّل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكونها الجهة المسؤولة عن برامج إعادة التوطين.

---

١١٤ مقابلة مع شابة سورية، تموز/يوليو ٢٠١٥.

١١٥ مقابلة مع شاب سوري يقطن في بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٥.

٤/٥. حملة «إسقاط النظام الطائفي»، و«الحملة الاهلية للحفاظ على دالية الروشة»، و«طلعت ريحتكم» أمثلة على التحركات الإجتماعية والسياسية في بيروت

أدّت ديناميات النزاعات السابقة الذِّكر التي طبعت بيروت في السنوات الماضية، إلى بروز العديد من حركات الإحتجاج والإعتراض. وكثيرةٌ كانت الحركات الشعبية التي عادة ما كان يطلقها شباب بيروت المثقّفين والشبان القاطنين في المُدن. وبالتالي، لا يقدّم هذا القسم إلا لمحة عامة عن حركة ٢٠١١ التي تدعو إلى «إسقاط النظام الطائفي اللبناني»، و«الحملة الأهلية لحماية دالية الروشة» الناشطة منذ آذار/مارس ٢٠١٣، وحركة «طلعت ريحتكم» المرتبطة بأزمة النفايات الأخيرة في تموز/يوليو ٢٠١٥. كما يجري النظر في هذه الحركات من منطلق بروزها كردة فعل على مجموعة من المشاكل المحلية والوطنية، واعتراضا على هذه المشاكل بالتحديد. وبالمثل، يُعمل على معالجة الموضوع المرتبط بهذه الحركات بالإستناد إلى واقع تصدّيها للمشاكل والأحداث الإقليمية.

أبصرت حملة «إسقاط النِّظام الطائفي اللبناني» النور في شباط/فبراير ٢٠١١. وقامت بتنفيذ العديد من المظاهرات والتحركات الإحتجاجية، إلى جانب تنظيم الإعتصامات وجولات من النقاش الداخلي في خلال شَهرَي شباط/فبراير، وآذار/مارس. وعلى الرغم من أن هذه الحركة اتسمت ببُعد عبر وطني واستمدت إلهامها من الإنتفاضات الداعية إلى «إسقاط النِّظام» في مصر وتونس، إلا أنها شكّلت أيضا انعكاساً، وإلى حدٍّ ما استمرارا لـ«التاريخ النضالي المحلي اللبناني»[١١٦]، متصدِّيةً بالتالي للمشاكل، والمواضيع المتنازع عليها المتأصِّلة بالنظام السياسي اللبناني ولمواطن خلله. والجدير ذكره أن هذه الحركة القصيرة الاجل نوعا ما –ورغم فشلها النِّسبي وحلّها السَّريع– تبقى لافتة واستثنائية في تاريخ لبنان. ومرد ذلك ١) لطبيعتها السِّلمية، ٢) ولتموضعها أبعد من الإصطفاف السياسي الراسِخ والمهيمِن نوعا ما ضمن معسكرَي ٨ و١٤ آذار، و٣) ولعدم التجانس بين الجهات الفاعلة المشاركة فيها. والحقيقة أنه، وبسبب حالة عدم التجانس بين الأطراف الفاعلة والإيديولوجيات/الأفكار التي اتّسمت بها الحركة، كَان أيضا من الصعب أكثر فأكثر التوصل إلى أرضية مشتركة، وتحديد عدوٍّ مشترك للسعي إلى إسقاطه.[١١٧] وبالمثل، لم تتمكّن الحركة من إدماج حالات الإلتباس والغموض الداخلية المحيطة بالإنتفاضات الحاصلة في سوريا، ذلك أن الثورة الثورية ١) أحدثت شرخا كبيرا في المجتمع اللبناني بسبب التحالفات القوية التي تربط بعض الأطراف الفاعلة السياسية اللبنانية بالنظام السوري، والعلاقات التاريخية المتشابكة بين البلدَين، ٢) كما أنها ولّدت خوفا متزايدا مما قد ينجم عن النزاع السوري من آثار غير مباشرة قد ترخي بثقلها على لبنان، ومن تحول النزاع السوري إلى ما هو أشبه بالحرب الأهلية اللبنانية (حرب بالوكالة وإضفاء الطابع الطائفي على الحرب).[١١٨]

وفي الواقع، أظهرت هذه الحملة، في خضم تطورها، بعض الخصائص الإيجابية، والسلبية التي ميَّزت الحركات الإجتماعية، والسياسية اللبنانية في السنوات الأربع الماضية:

فمن جهة، برز على الساحة السياسية مزيجٌ غير متجانس من ناشطين سياسيين/واجتماعيين. وهم بأكثريتهم مثّقَفون، يعيشون في المدن، ومن الشبان، ويغلب عليهم الإنتماء العلماني/اليساري. ويُذكر أن هذا المزيج جاء خارج الإصطفافات الطائفية الجامدة التي غلبت على البلاد منذ العام ٢٠٠٥. ومن جهة أخرى، غالبا ما تميل هذه الحركات إلى إنهاك نفسها بسبب الإنقسامات والتناقضات الداخلية، وعجزها المزعوم عن مقاربة المواضيع الخلافية على الصعيدَين الإقليمي واللبناني.

إلى ذلك، شلَّت الأزمة السورية ومشاركة حزب الله فيها بجوانب عدة الحركات الشعبية اللبنانية العلمانية منها والسياسية. ويعود ذلك إلى أن بعض الحركات المؤيدة للثورة السورية والمتضامنة معها عُمِل على كمِّها بشكل بشع، مثال الإعتصام أمام السفارة السورية في ٢ آب/أغسطس ٢٠١١. [١١٩] كما أن مواقف بعض فصائل اليسار اللبناني اتسمت على وجه الخصوص، نوعا ما بالغموض حيال الثورة السورية.[١٢٠]

---

١١٦ ماري نويل أبي ياغي/ميريام كاتوس، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، ٢٠١٤، ص. ٢٥١.

١١٧ **المرجع نفسه**، ص. ٢٦٣.

١١٨ **المرجع نفسه**، ص.٢٥٧–٢٥٩.

١١٩ معتصمون ومعتصمات أمام سفارة النِّظام السوري، «موالون للنظام السوري يعتدون على إعتصام سلمي أمام السفارة السورية في بيروت»، **المنشور المنتدى الإشتراكي**، ٠٤/٠٨/٢٠١١، http:// al-manshour.org/node/٣٠٧، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥]

١٢٠ خليل عيسى، «اليسار اللبناني يخفق في سوريا»، بالإنكليزية، جدلية، ٠٧/٠٦/٢٠١١، http://www.jadaliyya.com/pages/ index/١٧٨٦/the-lebanese-left-fails-in-syria، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥]؛ مايا مقداشي، «ماذا يبقى من اليسار»، بالإنكليزية، **جدلية**،

نتيجة لذلك، ركَّزت الحركات الإجتماعية والسياسية أكثر في السنوات الأربع الماضية على المشاكل الإجتماعية، كما على المشاكل المرتبطة بالتوجّهات الليبرالية الجديدة ضمن تنمية بيروت المُدنية. ويمكن إدراج الحركة المناهضة لقانون الإيجار الجديد و«الحملة الأهلية لحماية دالية الروشة» ضمن هذه الحركات بالتحديد، إذ إن هاتين الحملتَيْن تُركِّزان في إطار احتجاجاتهما على خطاب سياسي أوسع نطاقا (مثال الليبرالية الجديدة، والرأسمالية العالمية، والفضاء العام/والحق في الوصول إلى المدينة) بدلا من الإكتفاء بتسليط الضوء على التطورات الإقليمية.[١٢١] ولكن، يبقى أن الشريحة الإجتماعية نفسها التي تم حشدها في إطار حركة «إسقاط النِّظام الطائفي اللبناني» هي التي أطلقت هذه الحملات والتحركات وواصلت المضي قدما بها.

ونذكر في هذا السياق كمثال حديث عن الثورة الإجتماعية سلسلة المظاهرات، والإعتصامات، ومختلف أشكال التحركات التي أطلقتها حملة «طلعت ريحتكم» كردة فعل على أزمة النفايات التي جاءت بعد إقفال مطمر النفايات في منطقة الناعمة في تموز/يوليو ٢٠١٥، وتراكم بالتالي النفايات في شوارع بيروت لعشرة أيام متتالية. والواقع أن هذه الحملة تمكَّنت من إدارة درجة ملحوظة، وسريعة، وقوية من التحرك والمشاركة، لا سيما في صفوف الناشطين البيئيين والسياسيين من فئة الشباب. ومنذ البداية، ارتبطت أزمة النفايات بشكل مباشر بالنظام السياسي اللبناني المزعوم، وفساده، إذ تمت مخاطبة ممثِّليه بصورة رئيسية بواسطة الشِّعار «طلعت ريحتكم». كما كانت العديد من المظاهرات المنظَّمة في شهر تموز/يوليو سبق ونادت بـ«الثورة» أو، مجدَّدا بـ«إسقاط النِّظام».

واستطاعت حملة «طلعت ريحتكم» كسب تأييد سريع على نحو مفاجئ، ما أدى إلى سلسلة مظاهرات شهدت مشاركة واسعة اعتبارا من ٨ آب/أغسطس. واللافت بصورة خاصة في التحرك الكبير بين الفئات السكانية أن العديد من الأشخاص تجاوزوا، وللمرة للأولى اصطفافَي ٨ و١٤ آذار. وسرعان ما تلا حراك «طلعت ريحتكم» الأساسي نشوء حركات ومجموعات أخرى، مرتبطة بأحزاب، أواصطفافات قائمة هي في الواقع يسارية أو علمانية ما لبثت أن طالبت بإسقاط للنظام بشكل أساسي. وحتى اليوم، مازالت الحملات المختلفة ناشطة. وهي تقوم بتحركات أحادية تارة، وتحركات مشتركة تارة أخرى، وتوسّع/تستفيض بمختلف مطالبها للتتراوح بين المطالبة بحلول بيئية لأزمة النفايات، ومطالب سياسية أخرى أكثر هيكلية، مثل استقالة وزيرَي الداخلية والبيئة، وصولا إلى المطالبة بإسقاط النظام السياسي الطائفي بشكل رئيسي.

٤/٦. حملة حقوق المرأة والتحوُّل في ديناميات الجندر منذ ٢٠١١

شهدت بيروت، على المستوى الإجتماعي والقانوني، العديد من التطورات الرئيسة المرتبطة بحقوق المرأة، والضوابط الجنسانية. وهكذا، وفي العام ٢٠١١، وبعد سنوات من الضغط الذي مارسته الناشطات النسويات، شهد لبنان تحولا ملحوظا تمثَّل بإلغاء المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات والمعروفة بمادة «جريمة الشرف». والواقع أن هذه المادة عُدِّلت آخر مرة في العام ١٩٩٩ لإستثناء «الأفعال الجرمية المرتكبة عمدا أو قصدا»[١٢٢]، غير أنها قدمت إمكانية الإستفادة من عقوبة مخفَّفة بالسجن للرجل الذي يقتل «زوجه أو احد أصوله أو فروعه أو أخته لإقدامها على جماع غير مشروع، وخارج إطار الزواج، ملحقة بالتالي العار بـ«شرف» العائلة. وقد لاق هذا الإلغاء ترحيبا كبيرا وشكل خطوة في الإتجاه الصحيح لكفالة تمتع المرأة بحقوق الحياة الأساسية بموجب القانون.

غير أن القانون اللبناني يبقى تمييزيا بصورة غير متكافئة بحق المرأة، ومازال يفرض ضوابط وعقوبات على السلوك الجنسي بموجب قانون العقوبات. كذلك، تتمثل بعض الإشكاليات التي يطرحها القانون مثلا بعدم قدرة المرأة على منح أولادها جنسيتها. وهو موضوع اكتسب مجددا أهمية ملحوظة مؤخرا في الحركة النسائية[١٢٣]. كما تطالعنا بعض المواد الأخرى التي

٢٩.٠٦.٢٠١١، http://www.jadaliyya.com/pages/index/٢٠١٢/what-is_the_left، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٢١ http://dalieh.org/#، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥]؛ «تقارير جدلية، لبنان: رفض قانون الإيجارات الجديد: كتاب مفتوح إلى البرلمان»، **جدلية**، ٠٩/١٢/٢٠١٤، http://www.jadaliyya.com/pages/index/٢٠٢٣١/lebanon_rejecting-the-new-rent-law_-an-open-letter، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٢٢ منظمة هيومن رايتس ووتش، «لبنان: إصلاح القانون يستهدف جرائم الشرف»، بالإنكليزية، ١١/٠٨/٢٠١١، https://www.hrw.org/news/٢٠١١/٠٨/١١/lebanon-law-reform-targets-honor-crimes، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٢٣ راجع مثلا، مازن سيدأحمد، «النساء يطالبن بحقهن في منح أولادهن الجنسية»، بالإنكليزية، **صحيفة ديلي ستار**، ٢٨–٠٣–٢٠١٥، http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/٢٠١٥/Mar-٢٣/٢٩١٧٧٨--women-demand-right-to-pass-on

تنطوي على إشكاليات مثال حظر الإجهاض ومعاقبة كل من يسعى إلى تسهيله (المادتان ٤٣٩–٥٤٥)، ومعاقبة الجماع غير المشروع، وخارج إطار الزواج، وإن كان بالرضا المتبادل، كما معاقبة «المجامعة المخالفة للطبيعة»، وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى العلاقة الجنسية المثلية بين رجلين مثلا(المادة ٥٣٤)،[١٢٤]. أضف إلى ذلك أن العديد من المواد تفرض بنوع خاص أيضا ضوابط ومراقبة على المظهر الجندري، إلى جانب كونها تمييزية بصراحة بحق الأفراد الترانس، كما بحق الأشخاص الذين لا يندرجون تحت أيّ خانةٍ من خانتَي الثنائية الجندرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المادة ٥٢١ التي تنص صراحة على معاقبة كل رجل تنكّر بزي امرأة في العلن لدخول مكان مخصص للنساء بالحبس لاكثر من ستة أشهر[١٢٥].

إلى ذلك، حقّقت المرأة مكسبا ملحوظا آخر تمثّل بإقرار قانون مكافحة العنف الأسري في نيسان/أبريل ٢٠١٤. والواقع أن المنظمة غير الكومية المحلية كفى الناشطة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، ومقرها بيروت تزعمت النضال من أجل هذه القضية، الذي تتوج بوضع مسودة اقتراح القانون الأولى في العام ٢٠٠٧. لكن اعتماده واجه تباطؤا ملحوظا إذ إن البرلمان عرف فترة ركود سياسي[١٢٦]. ويذكر أن القانون اشتمل على العديد من الأحكام البالغة الاهمية مثل النص الذي يتيح للسيدة الحصول على أمر حماية من الشخص المسيئ، كما يدعو إلى إنشاء ملاجئ موقتة للناجين من الإساءة، علما أن عدد هذه الملاجئ كان حتى تاريخ إقرار القانون محدودا وكان يتم توفيرها عبر مبادرات فردية أو من قبل عدد ضئيل من المنظمات غير الحكومية.[١٢٧]

من جهة أخرى، أشارت الإنتقادات الموجّهة إلي القانون إلى القانون إلى إخضاع مسودة القانون إلى تعديلات كبيرة بحيث بات القانون بسنخته الجديدة يشتمل على بعض الجوانب المقلِقة كـإدراج «الحقوق الزوجية في الجماع»، غير الموجودة سابقا في القانون اللبناني. وقد أتى إدراج هذه «الحقوق» كرد على رجال الدين المعارضين لتجريم الإغتصاب الزوجي الوارد في النسخ السابقة لمشروع القانون[١٢٨]. وتواصل منظمة كفى، إلى جانب مجموعات نسائية عديد، ورسمية وغير رسمية، العمل في سبيل تسليط الضوء على معدلات العنف الأسري المرتفعة في لبنان (إذ تتلقى كفى وحدها أكثر من ٢٦٠٠ اتصال على خطها الساخن سنويا)[١٢٩]، كما على السبل المعتمدة لتطبيق القانون. واكتسب موضوع العنف الأسري، بفضل ما يحققه من تحرك ميداني، وما يلقاه من تغطية الإعلامية[١٣٠]، اهتماما متزايدا على الصعيدَين المحلي والدولي، سيما أن النساء يواصلن المشاركة في التظاهرات والإحتجاجات المطالبة بإحقاق العدالة للنساء اللواتي قُتِلن على يد أزواجهن، وتعرضن لسنوات طويلة لممارسات العنف الأسري.

على صعيد آخر، شكل تدفق اللاجئين السوريين إلى المدينة حدثا اجتماعيا وسياسيا بالغ الأهمية ساهم في تحديد ملامح العلاقات والسياسات القائمة على أسس جندرية. وكما لاحظنا في المقابلات التي أجريناها، فإن العلاقات والسلوكيات الجندرية بين اللاجئين السوريين لا تخضع لديناميات المراقبة والضوابط وحسب، بل إنها تظهر تحوّلا في الأدوار الجندرية بحيث باتت المرأة تتحمل مسؤوليات مختلفة عن السابق بما يشتمل على تفاعل متزايد في المساحات العامة، مثلا عبر جمع المساعدات[١٣١].

---

citizenship-to-their-children.ashx، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٢٤ مايا مكداشي، «دليل عملي موجّة للمرأة اللبنانية: الجزء الأول»، بالإنكليزية، **جدلية**، ٠٣/١٢/٢٠١٠، http:// www.jadaliyya.com/pages/index/٣٧٦/part)-a-legal-guide-to-being-a-lebanese-woman-١)، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٢٥ للمزيد من المعلومات عن المواد التي تتطرّق إلى الأشخاص الترنس، راجع بنوع خاص أحمد ج. صالح، أدريانا أ. قبيعة، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٢٦ منظمة هيومن رايتس ووتش، «لبنان–قانون العنف الأسري جيد ولكنه غير مكتمل»، ٠٣/٠٤/٢٠١٤، https://www.hrw.org/ar/ news/٢٠١٤/٠٤/٠٣/٢٥٣٢٧٥، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٢٧ راجع دليل منظمة كفى الكامل بشأن القانون: «كفى: تساؤلات زلفا حول قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري»، http://www.kafa.org.lb/zalfafaq.pdf، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٢٨ منظمة هيومن رايتس ووتش، «لبنان–قانون العنف الأسري جيد ولكنه غير مكتمل»، ٠٣/٠٤/٢٠١٤، https://www.hrw.org/ar/ news/٢٠١٤/٠٤/٠٣/٢٥٣٢٧٥، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٢٩ **المرجع نفسه**.

١٣٠ للإطلاع على تحليل السياسات التي تنتهجها المنظمات غير الحكومية للتحرك، راجع روى سلامه «السياسات الجندرية في لبنان وحدود الإصلاح القانوني»، بالإنكليزية، **بوابة المعرفة للمجتمع المدني**، ١٦/٠٩/٢٠١٤. http://cskc.daleel-madani.org/paper/ gender-politics-lebanon-and-limits-legal-reformism، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٣١ مقابلة مع امرأة سورية ناشطة في المجتمع المدني وتعمل في بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

ويمكن النظر إلى هذه التحولات الجنسانية على أنها مصدر اضطراب للرجال والنساء على حد سواء. وقد أفادت بهذا الخصوص ممثِّلة عن منظمة إنترناشونال ألرت (منظمة التأهب الدولي) أن ما يحصل هو تحوُّل في الأدوار الجندرية، وليس بالضرورة بالمعايير الجندرية.[١٣٢] والواقع أن هذا التحول يزيد من إحساس الرجال بالضعف، واللاأمان من جهة، لشعورهم بأنه لم بعد بإمكانهم تأدية دورهم الإجتماعي، وتلبية احتياجات أسرهم، كما يساهم في تنامي إحساس النساء بالضعف وانعدام الأمان من جهة أخرى، لأنه بات عليهن تحمُّل مسؤوليات إضافية، والتغلُّب على المخاوف المرتبطة بالتواجد في بيئة جديدة.[١٣٣]

غير أن العديد من النساء السوريات العازبات اللواتي يعملن في بيروت أفدن بأنه لدى وصولهن إلى لبنان كان من الصعب والمزعج بالنسبة إليهن الإعتياد على عدم الحصول على شبكة دعم، كما وببساطة على خوض مغمار التغيير بمفردهن. وهي صعوبة لاقاها أيضا الرجال السوريون الذين أجرينا مقابلات معهم. والجدير ذكره أن العديد من النساء السوريات اللواتي أجرين مقابلات معهن كن قد خضن تجربة العمل في سوريا قبل اندلاع الأزمة. لذا فهن يشعرن بالقلق فقط إزاء المواقف التمييزية الصادرة عن أرباب العمل، أو الزملاء اللبنانيين، إيجاد مسكن آمن، ومعقول التكلفة،..الخ. أما بعض النساء الاخريات ممن خضن تجربة العمل لأول مرة في بيروت فأشرن إلى شعورهن بالتفاؤل حيال قدرتهن على إعالة أنفسهن وأفراد أسرهن[١٣٤].

كذلك، تشكِّل المواقف العامة تجاه الآثار الإجتماعية الجندرية الناجمة عن أزمة اللاجئين السوريين عنصرا أساسيا في تحديد ملامح التحولات المتصورة لجهة الادوار الجندرية والسلوكيات الجنسية في بيروت. فالمواقف والتصورات العامة سرعان ما تلقي باللائمة على الرجال السوريين في ما خص بعض القضايا، من قبيل التحرش الجنسي، مختلقةً بالتالي قصصا تحجب تاريخ هذه الديناميات قبل العام ٢٠١١، وتتجاهل واقع أن التحرش الجنسي مشكلة قائمة منذ زمن طويل في بيروت، كذا في لبنان. وبينما يصعب تمييز التحوُّل الدقيق (تحاول العديد من المنظمات تسجيل الحالات والتقارير الخاصة بالتحرش الجنسي، وتنظيم حملات عامة[١٣٥])، مازالت النساء يشتكين من تعرضهن للتحرش الجنسي من قبل الرجال في الأماكن العامة. وهو أمر يؤثر تأثيرا جوهريا على تحديدهن للمناطق الآمنة جغرافيا التي يمكنهن قصدها.

فعلى سبيل المثال، في ردٍّ على سؤال بشأن هذه الدينامية الجندرية الوطنية، وحول وجود في أغلب الأوقات قوالب نمطية في ما خص تحرش السوريين بالنساء، أفادت إحدى السيدات السورية القاطنة في الحمراء بأنها تتجنَّب الذهاب إلى منطقة الروشة لأنها تجد أن تحرش الرجال الذين حددت هويتهم على أنهم سوريين، بالنساء أمرٌ مألوف هناك. غير أنها قارنت وقوع حوادث التحرش هذه بما تتعرض له بدورها في مكاتب قوى الأمن الداخلي عندما تتقدم بطلب من أجل أوراقها. وقد عقبت قائلة «هناك بعض الوقاحة أحيانا»، شارحة أنها غالبا ما تتلقى عروضا بالزواج غير مرغوب فيها، أو عروضا بالكفالة من قبل رجال لبنانيين[١٣٦]. وصحيح أنه من غير الممكن إثبات التصور القائل إن الرجال السوريين يتحرَّشون أكثر بالنساء من نظرائهم اللبنانيين، إلا أن من شأن هذا الخطاب أن يؤثر في تشويه سمعة الرجال السوريين بدرجة أكبر، وبالتالي جعل تحرش الرجال اللبنانيين بالنساء غير مرئي في الخطاب العام[١٣٧].

كذلك، يمكن أن تُظهر التصورات الجندرية والجنسية المكوَّنة عن المرأة السورية هذه الأخيرة بمظهر العنصر المنحط أخلاقيا في المجتمع بسبب عملها المتخيل أو الفعلي في الجنس. وقد ذكرت في هذا السياق إحدى النساء السوريات ممن أجرين مقابلات معهن نقاشا حاميا دار بينها وبين سائق سيارة أجرة لبناني في الحمراء، عبَّر خلاله هذا الأخير عن شعوره

---

١٣٢ مقابلة مع لنا الخطاب، مسؤولة البرامج في منظمة إنترناشونال اليرت، برنامج لنوع الإجتماعي وبناء السلام، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٣٣ منظمة أوكسفام، «الرمال المتحركة: تبدُّل الأدوار الجندرية بين اللاجئين في لبنان»، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بالإنكليزية. https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/rr-shifting-sands-lebanon-syria-refugees- gender-٠٣٠٩١٣-en_pdf.٣، [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٣٤ مقابلة مع امرأة سورية تعمل كأمينة صندوق في منطقة الحمراء، تموز/يوليو ٢٠١٥. مقابلة مع امرأة سورية تعمل في مجال الصحافة في منطقة الأشرفية، تموز/يوليو ٢٠١٥.

١٣٥ راجع مثلا، يوتيوب، مغامرات سلوى، قناة يوتيوب. Channel. https://www.youtube.com/user/adventuresofsalwa. [الزيارة الأخيرة في ٠٢/٠٨/٢٠١٥].

١٣٦ مقابلة مع امرأة سورية عاملة وعازبة، حزيران/يزنيو ٢٠١٥.

١٣٧ وأدريانا قبيعة/ماتيو غانييه، «جنسنة وتجريم اللاجئين السوريين الذكور في لبنان»، بالإنكليزية، **مفتاح**، ١٥/١٢/٢٠١٤. http://muftah.org/sexualizing-and-villainizing-syrian-refugees، [الزيارة الأخيرة في ٠٣/٠٨/٢٠١٥].

بالإحباط إزاء واقع أن الحي الذي يقطن فيه يعج بالنساء اللواتي يعملن في الجنس. وتابع قائلا «أتعتقدين أني لا أعرف ما الذي تبيعه حقا هذه النساء؟ أعني اللوتي يقمن ببيع الورود؟ ففي الواقع لا تعمل هذه النساء على البيع الورود. والجميع على علم بذلك».[١٣٨] أفادت المرأة التي أجرينا مقابلة معها أنها عندها عجزت عن الرد، لإدراكها لحقيقة أن النساء السوريات قد يلجأن إلى العمل في الجنس.

غير أن هذه التصورات لا تأخذ في الحسبان الظروف المختلفة التي تدفع مجموعات متنوعة من النساء والرجال إلى العمل في الجنس. وهي ظروف تكون أحيانا متناقضة، سواء أكانت ظروف اقتصادية، أم مرتبطة بتأشيرة الدخول القانونية التي تصنفهم في خانة «الفنانين»، أو ظروف خاصة بوقوعهم ضحية الإتجار، أو مجرد خيار.

وإن تصورات عامة كهذه للديناميات الجنسية السائدة في المدينة تُلقي باللائمة على فئة معيَّنة من النساء والرجال، متجاهلة بالتالي التاريخ الطويل والمتنوع للعمل في الجنس، والإتجار، والظروف الإقتصادية في بيروت. ونتيجة لذلك، تبرز دعوات مكثَّفة تثير الذعر الأخلاقي، وتنادي بالمراقبة[١٣٩]، بما من شأنه بدوره أن يدفع المجموعات الضعيفة إلى المزيد من التهميش، وإلى التعرض أكثر إلى خطر التوقيف[١٤٠]. وهكذا، فإن هذه التصورات تشكل جزءً اساسيا من ديناميات النزاع الجنسية والمبنية على أساس النوع الإجتماعي السائدة في المدينة.

٥. الخاتمة

يقدِّم هذا التقرير المفصَّل ملخصا سياقيا وتحليليا عن مختلف ديناميات النزاعات السائدة في بيروت منذ العام ٢٠١١، وذلك في محاولة لربط هذه التطورات بالسيرورة التاريخية للنزاعات، ولأعمال العنف، والمصالحة والقدرة على المقاومة والصمود المُسجَّلة في إطار تاريخ المدينة.

وعلى وجه التحديد، يوفِّر هذا التقرير لمحة عامة تاريخية عن القضايا الإجتماعية، ودورات التحركات السياسية والإجتماعية، وحركات الهجرة في القرن العشرين، في مدينة لا تنفك تتأرجح بين دورات من النزاعات العنيفة، وسمعة العز والمجد، والإزدهار الإقتصادي والثقافي. ومن الأهمية بمكان أن التقرير أظهر أن التطورات التي حصلت في الأربع سنوات الماضية ضمن المدينة تمثَّلت بـ: تدفُّق المهاجرين/اللاجئين المتجدِّد من سوريا، وطفرة متزايدة في قطاع البناء، وتراجع الخدمات الإجتماعية التي توفِّرها الدولة، فضلا عن تحرير سوق العمل والسكن. والحقيقة أن هذه الديناميات أدت إلى تزايد القضايا الإجتماعية، وتنامي الأمْنَنَة، وتنوع أشكال التحرك الإجتماعي الذي ينبغي دائما دراسته على ضوء إدراجه في إطار ماضي المدينة.

وفي الوقت عينه، يذهب التقرير أبعد من مجرد استخدام الإطار العام لسياسات الهوية والخطابات الطائفية لكونها المقاربة المحدودة التي غالبا ما تُعتمد لتحليل النزاعات في لبنان، بل انه يركِّز بدلا من ذلك على التوترات الإجتماعية والإقتصادية، وعلى ما تنتهجه الدولة من سياسات أمْنَنَة، وفصل، وتدخلات ليبرالية جديدة تؤثِّر حاليا على حياة الفئات السكانية الضعيفة أصلا (أي اللاجئين السوريين والفلسطينيين، والفقراء من اللبنانيين) وتشكل الأسباب الرئيسة الكامنة وراء الجولات المتجدِّدة من التحركات، والإضطرابات السياسية والإجتماعية.

وأخيرا، يظهر التقرير بنوع خاص، أن التنظيمات الجديدة التي تفرضها الدولة على شروط عمل السوريين كماعلى دخولهم لبنان والإقامة فيه تشكل شرخا حادا يُبدل حياة السوريين القاطنين في لبنان تبدلا ملحوظا. والواقع أن هذه السياسات لا تدفع اللاجئين السوريين الفقراء إلى المزيد من الأوضاع غير النظامية والقانونية، كما إلى المزيد من الضعف فحسب، بل أنها تدفع أيضا اللاجئين السوررين من الطبقة المتوسِّطة إلى مغادرة لبنان؛ الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى تعميق الصدع في الأعمال الإنسانية، وأعمال الإغاثة التي أضطلعت فيها الطبقة الوسطى بدور الطرف الفاعل الرئيسي.

---

١٣٨ مقابلة مع امرأة سورية عاملة وعازبة، حزيران/يزنيو ٢٠١٥.

١٣٩ راجع مثلا مايا مكداشي، «الذعر الأخلاقي، والذعر الجنسي، وإنتاج أمة لبنانية»، بالإنكليزية، **جدلية**، ٢٢/٠٢/٢٠١٤، .http://www jadaliyya.com/pages/index/١٦٥٧٠/moral-panics-sex-panics-and-the- production-of-a-l-، [الزيارة الأخيرة في ٠٣/٠٨/٢٠١٥].

١٤٠ أحمد ج. صالح/ أدريانا قبيعة، **المرجع نفسه المذكور سابقا**، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٦. التوصيات بالخطوات المنشودة

التوصيات الموجَّهة إلى الدولة

- يجب المناصرة في سبيل اتخاذ تدابير سياسية تركِّز بصورة جادة وواقعية على التحديات الإقتصادية، والإجتماعية، والقانونية التي تؤثِّر على البلاد، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، كما على أنماط التهميش الإجتماعي والإقتصادي القائمة.
- يجب، ضمن هذه التدابير السياسية المعتمدة هذه، التركيزِ على وضع اللاجئين/القاطنين السوريين في المدينة، والمناصرة بالتالي في سبيل مراجعة التشريعات الجديدة المنظِّمة لليد العاملة الأجنبية، والقيود الجديدة المفروضة على منح إذن الإقامة، بما من شأنه السماح لهؤلاء الأفراد بالعيش بدون الشعور بالخوف من أن يتم توقيفهم أو اعتقالهم فقط بسبب وضعهم.
- يجب المناصرة في سبيل المصادقة اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.
- يجب المناصرة في سبيل تحقيق تنسيق أفضل بين مختلف الكيانات الإدارية والأمنية، والتركيز على زيادة الوعي بشأن المسؤوليات/الإلتزامات الملقاة على عاتق كل من هذه الكيانات على حدة، ليس بين الفئات السكانية وحسب، بل أيضا بين هذه الكيانات نفسها، وذلك في ما خص حدود عملها، وموجباتها القانونية بحسب ما هو منصوص عليه في القانون.

التوصيات الموجَّهة إلى السلطات القضائية

- يجب دعم الآليات والعمليات القانونية الآيلة إلى التصدي لقضايا الفساد، والرشوة، والإستغلال، كما أعمال الإيذاء، او العنف (بما في ذلك العنف المنزلي)، والمضايقات المرتكبة بحق أي مُقيم على الأراضي اللبنانية (أكان لاجئا، أو مهاجرا، أو أجنبيّا، أو مواطنا لبنانيا).
- يجب دعم تنظيم نشاط العمال المنزليين، والمهاجرين، والأجانب ضمن نقابات.

التوصيات الموجَّهة إلى المنظمات والجمعيات

- يجب تعزيز آليات الشفافية والتنسيق بين المنظمات الإنسانية والإنمائية، فضلا عن تعاونها مع الأطراف الفاعلة المحلية والحكومية.
- التنسيق والتشاور مع الفاعلين الشباب من الأوساط الناشطة على المستوَيَيْن الإجتماعي والسياسي، وفي مجال التحرك من أجل تسليط الضوء على مختلف التحديات التي تواجهها الفئات السكانية في المدينة، واحتياجاتها.

التوصيات الموجَّهة إلى المجتمعات المحلية

- يجب تعزيز القدرة على التأقلم بين المجتمعَيْن اللبناني والسوري، من خلال إدماج إمكانية التفاعل، وبناء العلاقات، والتعاون ضمن المجتمع المحلي، في خطاب شامل. ويمكن تحقيق ذلك عبر تنظيم حملات توعية منسَّقة، كالتي تقوم بها منظمات غير حكومية عديدة، كما من خلال تشاطر الموارد، وإشراك المنظميات المجتمعية بشكل مباشر في مثل هذه الجهود.
- تعزيز مختلف أشكال التحركات الإجتماعية والسياسية القائمة، عبر منحها منصات مناقشة ومفاوضات، ودورات تدريبية لتعريفها بحقوقها القانونية، ووضع حقوق المرأة والقضايا المرتبطة بالنوع الإجتماعي في قلب النقاشات، والانشطة التي تخوضها هذه الحركات.